الفصل الرابع

العالم العربي في القرن التاسع عشر
بين حركات الإصلاح الداخلية والاستعمار الأوروبي

(القسم الأول)
تطور مصر والسودان

أولاً : الحملة الفرنسية على مصر والشام
- دلالتها وأهدافها – ومقاومة الحملة – فشلها ونتائجها
- انتقال المؤثرات الأوروبية

ثانياً : بناء الدولة الحديثة في عصر محمد علي
- مرحلة الفوضى السياسية ـ تولية محمد علي
- تنظيم الإدارة والجيش – التطور الاقتصادي
- التطور الاجتماعي والثقافي – السياسة الخارجية

ثالثاً : النفوذ الأجنبي والحركة الوطنية
- النفوذ الأجنبي والحركة الوطنية
- الحركة الوطنية والثورة العرابية

رابعاً : تطور أوضاع السودان والثورة المهدية (١٨٢٠ – ١٨٩٩)
- السودان في عهد محمد علي وخلفائه
- الثـــورة المهديـــة

الفصل الرابع

العالم العربي في القرن التاسع عشر

بين حركات الإصلاح الداخلية والاستعمار الأوروبي

(القسم الأول)

تطور مصر والسودان

أولاً : الحملة الفرنسية على مصر والشام

(أ) دلالة الحملة وأهدافها

في أواخر القرن الثامن عشر وصل النظام العثماني – المملوكي إلى غاية من الضعف والفساد، حين استبان عجزه عن إنجاز شيء لصالح مصر والمصريين، وأوضح ما يبين ضعفه وفساد هو عجزه عن الدفاع عن مصر ضد أول غزوة أجنبية في تاريخها الحديث. لقد أصيبت الإمبراطورية العثمانية المترامية الأطراف بالهرم والشيخوخة، وتفشت الثورات في أرجائها في النصف الثاني من القرن الثامن عشر: فثار عليها علي بك الكبير في مصر، وأحمد باشا الجزار في الشام، وعلي باشا في ألبانيا، والسعوديون في شبه الجزيرة العربية، والشعوب المسيحية في البلقان، وقد استحالت سيادة الدولة على كثير من ولاياتها الأوروبية والشرقية إلى سلطان اسمي، هذا في الوقت الذي ازدادت فيه ضغوط الدول الأوروبية عليها – وخاصة الروسيا والنمسا – في شبه جزيرة البلقان، وما الحملة الفرنسية على مصر والشام إلا فصل من فصول ذلك الضغط، بنفس القدر الذي تعتبر فيه إحدى حلقات الصراع الإنجليزي – الفرنسي.

وبتقرير الحملة الفرنسية على مصر في سنة ١٧٩٨ حققت الجمهورية الفرنسية مشروعاً قديماً من المشروعات التي عرضت على الحكومات الملكية في أوقات مختلفة وأشكال متنوعة، من جانب المفكرين ورجال السياسة والدبلوماسية، ومن الوزراء والسفراء والقناصل والرحّالة، منذ عرضه الفيلسوف «ليبنتز» على لويس الرابع عشر عام ١٦٧١ حتى تقدم به الوزير «تاليران» إلى حكومة الإدارة عام ١٧٩٨.

وتعتبر الحملة الفرنسية على مصر أول محاولة استعمارية بالمعنى الحديث في قلب العالم العربي، بل هي أول احتكام مباشر بين نمط حضاري، متحرك متطور، وبين نمط آخر يعيش في عزلة وركود، يمثله مجتمع الشرق العربي، أما النمط الحضاري المتفوق، فقد قدمته أوربا التي بدأت في عصر النهضة تفيق من سُبات العصور الوسطى، حين سارت خطوات واسعة إلى الأمام بحيث انفسح المجال أمام الفكر البشري ليرتاد آفاقاً فسيحة في شتى المجالات، حيث لم يعد ثمة ما كان من حواجز تعترض قدرات الإنسان وطاقاته، وقد نتج عن ذلك صنوف المخترعات الحديثة التي طورت فنون الحرب والقتال وقوّضت دعائم الإقطاع ومهدت لقيام الدول الحديثة بالمعنى القومي ودفعت بغرب أوروبا إلى مجاهل المحيطات والعالم الجديد.

وقد نجحت الثورة الفرنسية في اجتثاث جذور الإقطاع من فرنسا، وأطاحت بالملكية، وضعضعت ما تبقى من نفوذ رجال الدين، فمهدت لظهور علاقات اجتماعية جديدة، ولكن ما لبثت أن انقلبت عليها الملكيات الأوروبية متحالفة مع قوى النبالة والإقطاع، واستطاعت «فرنسا الثورة» على كثرة أعدائها أن تصمد وأن تنتصر، فلم يبق من دول الأعداء إلا إنجلترا. ومن هنا جاء تفكير «حكومة الإدارة» في غزو مصر الذي ارتبط بكفاح فرنسا الثورة ضد أعدائها، ارتباطه بالاتجاهات الاستعمارية التي عبّر عنها كثير من المفكرين والساسة الفرنسيين، واهتمام ساسة فرنسا باحتلال مصر بالذات، يرجع إلى اعتبارهم إياها نقطة البدء في تعويض بلادهم ما فقدته من مستعمرات إبان الصراع الأنجلو – فرنسي في حرب السنوات السبع، هذا بالإضافة إلى ما عُرف عن مصر من اعتدال مناخها وخصوبة أرضها ومن ثراء من شأنه أن يزود الصناعة الفرنسية بالمواد الخام، إلى كون موقع مصر

الجغرافي الذي يوفر قاعدة استراتيجية لمواصلة الكفاح ضد إنجلترا، كما يمكن وصل البحرين – الأحمر والأبيض – واجتذاب تجارة الشرق، التي انحسرت عن الشرق العربي والبحر المتوسط بعد اكتشاف رأس الرجاء الصالح، وقد نجح بونابرت في إقناع حكومة الإدارة بذلك المشروع بعد أن تأكد لها استحالة غزو إنجلترا ذاتها، نظراً لسيطرتها على القنال الإنجليزي نتيجة تفوقها البحري. كما أن مصر تطل على البحر الذي تمتد عليه سواحل فرنسا الجنوبية وقد كان لفرنسا اهتمام قديم بذلك البحر، وسرعان ما دخلت مصر في دائرة المشروعات الفرنسية المتصلة بالسيادة على البحر المتوسط.

وهكذا يمكن تفسير اندفاع أوروبا نحو الشرق في ثوب حملات عسكرية بصراعات القوى وتوازناتها في القارة الأوروبية ذاتها، فالإحساس بالقوة لدى الدول العظمى يدفعها بطموحاتها إلى خارج أراضيها، ومن ثم تصطدم الأطماع أو حتى تتعاهد على احتلال أو اقتسام منابع الثروة والأسواق خارج بلادها، وهو ما يفسر لنا حملة بونابرت على مصر كما يفسر لنا حملة فريزر على مصر أيضاً بعد ذلك ببضع سنين.

والحق أن الحملة الفرنسية على مصر لا يُستطاع دراستها إلا بربطها بحوادث التاريخ الأوروبي في أواخر القرن الثامن عشر، في الوقت الذي كانت فيه الحرب قائمة بين الجمهورية الفرنسية، ودول التحالف الأوروبي الأول، وقد انتصرت فرنسا في القارة ولم يبق من أعدائها سوى النمسا وإنجلترا. وكان ميدان الحرب مع إنجلترا في البحار والمستعمرات، أما ميدانها مع النمسا فقد كان في شبه الجزيرة الإيطالية. والفترة التي قضاها بونابرت في إيطاليا (١٧٩٦– ١٧٩٧) قائداً للجيش الفرنسي من أهم الفترات في تاريخ حياته ومستقبل أمته. فقد أظهرت انتصاراته على النمساويين وحلفائهم عبقريته العسكرية، وسرعان ما أضاف إليها مهارة سياسية حين عقد مع النمسا «صلح كامبو فورميو» (أكتوبر ١٧٩٧)، وفي إيطاليا ذاق بونابرت لذة الحكم وأظهر كفاية إدارية ممتازة.

ومن إيطاليا أطل بونابرت على البحر المتوسط، وهو البحر الذي يصلها ببلاد الشرق القريب، وقد خطت فرنسا على مياهه ذكريات بعيدة العهد في التاريخ. وأعتقد بونابرت أن فرنسا قد آن لها أن تنشط لبسط نفوذها في شرقي البحر المتوسط، فقد أصبح لها مصالح قوية في شبه الجزيرة الإيطالية، وضمت لها في الصلح الأخير، أملاك البندقية في البحر، وأهمها الجزر اليونانية وهي قواعد تصلح للاتصال بأهل الموره، وغيرهم من مسيحي البلقان الخاضعين الدولة العثمانية، وباستيلاء فرنسا على مصر يتم لها السيطرة على شرقي البحر المتوسط، ويقدم لها قاعدة لبسط النفوذ الفرنسي في الشرق وتهديد الاستعمار البريطاني في الهند.

وقد وجدت هذه الآراء عند وزير الخارجية الفرنسية «تاليران» صدى قوياً، فقد عاد تاليران حديثاً من أمريكا، وهناك شهد تكوين المستعمرات في العالم الجديد، وأدرك فوائد الاستعمار للدول الأوروبية، ولكن الحكومة الفرنسية والرأي العام في فرنسا كانا يميلان إلى القيام بعمل حربي حاسم يضطر إنجلترا إلى طلب الصلح، أي غزو إنجلترا نفسها، غير أن بونابرت أقنع حكومته بخطورة ذلك، وبين لها أن غزو مصر عمل لا يقل أهمية وأثراً عن غزو إنجلترا ذاتها، واستجابت حكومة الإدارة لثقتها في عبقريته العسكرية.

وكانت التعليمات التي صدرت إلى بونابرت بعد أن صار «قائد جيش الشرق»، تستهدف أغراضاً ثلاثة: إخضاع مصر واحتلالها، وتهديد الهند كبرى مستعمرات إنجلترا، وخدمة العلم، وذلك بإجراء وصف كامل ومنظم وشامل لأرض الفراعنة الأقدمين، وإن كانت خدمة العلم هذه محل نقاش اختلف المؤرخون حول أهدافه ونتائجه[1]. المهم، أقبل بونابرت وفي صدره ذكرى الإسكندر المقدوني وقيصر وماضي البحر المتوسط العريض، ومن ثم جاشت بنفسه آمال عظيمة حين أشرفت حملته، والتي أبحرت سراً في أوائل يوليو ١٧٩٨، على الإسكندرية. ولاشك في أنها كانت مغامرة لا تخلو من خطر، ففرنسا ليست مطمئنة إلى سيادتها على البحر الذي يفصل بينها وبين مصر، وأسطولها ليس من القوة بحيث يضمن المحافظة على الاتصال بمصر، وقد أثبتت الحوادث فيما بعد أن فقدان هذا الاتصال كان من عوامل فشل الحملة.

(ب) مقاومة الحملة

سارع القائد بإصدار تعليماته بسرعة النزول إلى الشاطئ، خاصة بعد أن علم أن أسطولاً إنجليزياً يتعقبه، إن لم يكن قد سبقه، ونجح بونابرت في الاستيلاء على الإسكندرية وأمر بسرعة تحصينها واستعد للتقدم صوب العاصمة، بعد أن أذاع على أهل البلاد منشوراً يحدثهم فيه عن ماضيهم البعيد وينوه لهم بصداقته للسلطان ورعاياه ويلمح لهم بالحكم الذاتي، بيد أن هذا لم يغنه شيئاً، فما كان المصريون يلتقون بقواته وجهاً لوجه حتى انفجرت الحرب التي ظلت بلا انقطاع طوال مدى الحملة، فقاومها الأهالي بعصيهم وأسلحتهم المتواضعة وقال زعماؤهم إن مصر أرض السلطان ولا شأن لأحد بها – كما يقول الجبرتي – وكانت الحامية التي جمعوها من بدو «البحيرة» قد دحرت على عجل، فقاتلهم أهل «دمنهور» قتالاً شديداً، ثم وقف لهم المماليك في «الرحمانية» لكنهم انهزموا بالقرب من القاهرة في موقعة عنيفة عند «إمبابة»، لعلها كانت آخر موقعة نازل فيها فرسان العصور الوسطى علم وآلة الحرب الحديثة، ودخل بونابرت القاهرة ظافراً بينما فر الوالي العثماني وكذلك إبراهيم بك ومماليكه إلى الشام، كما اعتصم مراد بك بالصعيد، واستمر الأهالي يهاجمون الفرنسيين بعد ذلك من وقت لآخر وثارت عليهم القاهرة المرة تلو المرة كما ثارت عليهم المدن الأخرى ما استطاعت، قاتلهم الجميع لأنهم رأوا فيهم أعداء دينهم، وقاتلوهم لأنهم شاركوهم في أرزاقهم، وتدخلوا في كل شئون حياتهم.

وعموماً كانت المقاومة في القاهرة أعنف وأعمق أثراً لاختلاف طبيعتها في المدينة عنها في الريف، ففي المدينة طوائف الحرف وما يتوفر لديها من تنظيم فضلاً عن الأزهر وما يتمتع به من مكانة في النفوس، ومشايخه ممتدون في طول البلاد وعرضها، ومن اللحظة الأولى ألّف صغار المشايخ في الأزهر وطائفة من الطلاب اللجان، وصاروا يتحينون فرصة الثورة، وتولى أئمة المساجد تحريض الناس، وعندما نصب الفرنسيون مدافعهم في القلعة وصوبوا فوهاتها نحو المدينة هاجت مشاعر الناس، زادها هياجاً ما استحدثه الفرنسيون من بدع زادت من حنقهم، وقد وانتهم الفرصة في أوامر بونابرت بفرض الضرائب على الأملاك والعقارات والمباني في أكتوبر ١٧٩٨ فما كادت تذاع حتى أظهر الناس أسلحتهم

وذهبوا في مظاهرة كبيرة إلى بيت القاضي طالبين منه مرافقتهم إلى بونابرت لإلغاء الضرائب الجديدة، فخاف عاقبة ذلك وأغلق أبوابه في وجوههم فرجموه بالحجارة – كما يروي الجبرتي– واتجهت الجموع الثائرة إلى الأزهر واكتظت الطرق المؤدية إليه بالثوار المسلحين بما وصلت إليه أيديهم، واصطدموا بالجنود الفرنسيين وقتلوا الجنرال «ديبوي» حاكم القاهرة، ومعه سكرتير بونابرت، وشنوا هجوماً على مقر القيادة الفرنسية بالأزبكية، لكن القوات الفرنسية تمكنت من محاصرتهم وقطعت الطرق المؤدية إلى الأزهر الذي حوصر أيضاً ودخلته القوات الفرنسية بخيولهما وتمكنت من إلقاء القبض على خمسة من علماء الأزهر، ثم سجنتهم وأعدمتهم بعد ذلك، وإذا كان الشعب في ثورة القاهرة الأولى (أكتوبر ١٧٩٨) كان قوي الرجاء في مدد عثماني فإنه رأى العثمانيين يفرون أمام الفرنسيين، ومن ثم وقف الشعب كله يداً واحدة فيما عُرف بثورة القاهرة الثانية التي اندلعت في (أبريل عام ١٨٠٠) حيث أحرق حامية العريش واستولت جماعات منه على مستودعات الجيش في بولاق وأنشأوا معملاً لصنع القنابل، وآخر لصب المدافع وإصلاح الأسلحة وأقاموا القلاع، وعموماً لم تخمد الثورة إلا بعد أن تمكن الفرنسيون من ضرب الحصار حول القاهرة وقطع المؤن عنها وتجويعها وإحراق «بولاق»، ورغم استبسال الأهالي إلا أن الفرنسيين حاصروا الثائرين من كل جهة مما اقتضى المهادنة فأبرم اتفاق في ٢١ أبريل ١٨٠٠ وكانت أهم مواده التسع أن يجلو بعض زعماء الثورة، وعلى رأسهم عمر مكرم، عن القاهرة، فلا يبقى منهم أحد وما هي إلا أيام حتى قتل الجنرال «كليبر» على يد شاب حلبي وكان بونابرت قد غادر مصر إلى فرنسا في أغسطس ١٧٩٩ تاركاً لخليفته تفويضاً بعقد الصلح مع الباب العالي «ولو كان الجلاء عن مصر من شروط الصلح الأساسية»، وهكذا غيّر حساباته بعد سنة تقريباً من مجيئه، فقد أحس الفرنسيون أنهم منذ أن جاءوا إلى مصر وهم في حرب مستمرة، وهكذا أيضاً يقف عامل المقاومة الشعبية عاملاً مهماً من عوامل فشل الحملة.

(ج) فشلها ونتائجها

بقي الفرنسيون في مصر ثلاث سنوات (من يوليو ١٧٩٨ حتى سبتمبر ١٨٠١) تولى أمرهم في أثنائها «بونابرت» و «كليبر» ثم «مينو» ولم يتهيأ لهم خلال إقامتهم القصيرة بالبلاد الاستقرار اللازم لتحقيق أهدافهم، كما كان تفوق إنجلترا البحري عاملاً هاماً بل حاسماً في تحديد مصير الحملة، فمنذ البداية تعقب الأسطول الإنجليزي حملة بونابرت، كما هو معروف، واستطاع تحطيم الأسطول الفرنسي في خليج أبي قير، في أول أغسطس ١٧٩٨، وفرض الإنجليز على سواحل مصر الشمالية حصاراً قوياً قطع الاتصال بين مصر وفرنسا، ثم ألبوا العثمانيين على الفرنسيين، وقد رأي الإنجليز ضرورة منعهم من تهديد المصالح البريطانية في الشرق، وقدمت السياسة الإنجليزية بفرض الحصار على مصر والتحالف مع السلطان العثماني، وتركت له وللمماليك مهمة قتال الفرنسيين وإجلائهم عن مصر.

وكانت هزيمة أبي قير ضربة قاضية لمطمع بونابرت السياسية فكتب عنها في مذكراته «لقد كان لخذلاننا في أبي قير تأثير كبير في شئون مصر بل في شئون العالم كله، فإنه لو قدر للأسطول الفرنسي أن ينجو ما لقيت الحملة على الشام عقبة في طريقها ولا توقفت الجيوش الفرنسية عند أسوار عكا ...».

أما العثمانيون فقد كانت تربطهم بفرنسا صداقة قديمة، ترجع إلى القرن السادس عشر، ولاشك أن اعتداء فرنسا المسلح على إحدى ولايات السلطنة، بل أهم وأغنى هذه الولايات كان كفيلاً بانهيار هذه الصداقة. وقد تردد السلطان في أول الأمر خشية أن يكون نزول الفرنسيين في مصر مقدمة لحركة أوروبية واسعة ترمي إلى تقسيم أملاكه، أو أن تبادر فرنسا إلى استخدام قوتها البحرية لمهاجمة ولاياته الأخرى. وقد حاولت الحكومة الفرنسية في الأيام الأولى من الحملة أن تقنع السلطان بأن حملتها على مصر، ليست عملاً عدائياً موجهاً ضده، واقترحت عليه مشروع اتفاق يقوم على الاعتراف بسيادته على مصر فيقيم نائبه في القاهرة وترسل له «ضريبتها» كل عام، على أن يحتفظ الفرنسيون بمهمة الحكم الداخلي

بالاستناد إلى قوة عسكرية لهم في البلاد، ويتعهدوا بعدم الإساءة إلى ديانة المصريين ومعتقداتهم.

غير أن موقعة أبي قير البحرية جلت موقف إنجلترا من الحملة الفرنسية على مصر وشجعت السلطان على أن يقف من الفرنسيين موقف العداء، فانضم إلى الحلف الذي أخذ يتكون في أوروبا ضد فرنسا. وقد أخفقت الحملة الفرنسية في الشام أيضاً بعد فشلها في الاستيلاء على عكا (مايو ١٧٩٩)، هذا بالإضافة إلى الأمراض التي فتكت بالكثير من جنودها، وثورات الأقاليم، التي هدّت من قوى الفرنسيين المادية والمعنوية وأنقصت أعدادهم، حيث رفع المصريون منذ البداية لواء العصيان والتخريب والمقاومة السلبية في شتى ربوع الدلتا، واشتركوا مع فلول المماليك في مقاومة التشكيلات العسكرية الفرنسية التي توجهت لفتح الصعيد، مقاومة اختلط فيها الشعور الديني بالعامل الوطني بالدوافع الاقتصادية، رغم محاولة بونابرت التقرب من المصريين، باحترام دينهم – فيما هو معروف بسياسة بونابرت الإسلامية – وتقربه من مشايخهم وإثارة أمجادهم القديمة وادعاءاته بأنه إنما جاء لفتح البلاد برضاء السلطان العثماني وموافقته، للقضاء على المماليك، ولسنا نغالي مع المغالين لنبرز العامل القومي دون سواه من عوامل المقاومة المصرية، ذلك أن هذا العامل بمعناه الحديث لم يكن قد ترسب بعد في وجدان الناس بالشكل الذي بدا به فيما بعد، ونتيجة عوامل استمرت طيلة القرن التاسع عشر، وبسبب أن العامل الديني كان أقوى على بث شعور المقاومة لدى الثائرين، وبمعنى أدق، لقد كانت الفكرة الدينية مسيطرة تماماً على الأذهان بدرجة لم تسمح معها لنمو فكرة الذود عن الوطن بمعناها الحديث والقومي، هذا بالإضافة إلى تعرض الغزاة لأرزاق الناس والتدخل في مألوفات حياتهم ومأثوراتهم، مما أهاج لديهم غرائز الدفاع عن الكيان والنفس والذي بدا أثره في رفض الإجراءات الفرنسية أو «البدع» حتى لو كانت في صالح المصريين أنفسهم.

أخفقت الحملة العسكرية ولكنها أفلحت في توجيه أضواء العلم الحديث إلى ماضي مصر البعيد ولفتت أنظار الدول إلى أهمية مركزها السياسي وموقعها

الاستراتيجي، فكانت هي المسئولة عن ظهور اصطلاح «المسألة المصرية» في عُرف السياسة الدولية، بحيث أصبحت مصر ميداناً فسيحاً للتنافس الأوروبي من أجل السيطرة عليها سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، وكذلك فتحت أبوابها للتيارات الغربية الحديثة وإن لم يتم ذلك زمن بقاء الحملة، فلا تقف أهمية الحملة في أنها أصابت، وإن بعد رحيلها، المجتمع المصري بتغيرات هامة، بل تكمن في دلالاتها المختلفة باعتبارها أول محاولة استعمارية بالمعنى الحديث في قلب الوطن العربي، وفي كونها – كما قلنا – أول احتكاك مباشر بين غرب متقدم وشرق متخلف، فجعلت مصر للمرة الأولى تتصل بأوروبا – وإن قسراً – وبمنجزاتها الحضارية الهائلة، ومن ثم مهدت لاحتكاك المصريين بالأوروبيين وهو الاتصال الذي سيتعمق فيها بعد خلال فترة حكم محمد علي وخلفائه.

لقد وضع بونابرت لحكم البلاد وسياسة أهلها قواعد خاصة، أوضحها في المنشور الذي أعلنه لأهالي الإسكندرية غداة استيلائه عليها، وأهم ما فيه – عدا دعوة الأهالي إلى طاعة الاحتلال والتعاون معه، أو على الأقل عدم معارضته – وعد المصريين بأن يشرك «العقلاء والفضلاء» منهم في حكم البلاد. وقد كان من الطبيعي بعد انتهاء الحكومة العثمانية – المملوكية في مصر، وفرار الوالي العثماني، أن يؤسس بونابرت حكومة جديدة وأن تكون حكومة عسكرية على رأسها القائد العام نفسه وكبار الضباط في الوحدات الإدارية بالأقاليم.

ولذلك أصدر بونابرت القرارات التي تشكل بموجبها «ديوان القاهرة» والدواوين الأخرى في المديريات التي تعمل مع الحاكم الفرنسي، التي لم يكن القصد منها تدريب المصريين على الحكم الذاتي أو الديمقراطي، كما تدعي بعض الكتابات، فمن المعروف أن بونابرت كان يضيق بالحكم الديمقراطي في فرنسا ذاتها دع عنك مصر، لهذا بقيت السلطة الفعلية في أيدي الفرنسيين إلى أقصى حد، بحيث كان إنشاء الدواوين بهدف الاستفادة من أعضائها من علماء الأزهر والاستعانة بسلطانهم في إخضاع البلاد وتوفير وسيلة «محلية» للربط بين الحاكم والمحكوم.. وبشكل عام كانت الدواوين تتألف من المشايخ والعلماء وأعيان البلاد، أما ديوان

القاهرة فالمعروف أن نابليون قد أصدر مرسوماً في ٢٥ يوليو ١٧٩٨ يقضي بأن تحكم القاهرة بديوان من تسعة أعضاء ينتخبون من بينهم رئيساً لهم، ويختارون سكرتيراً من غير الأعضاء، ويعينون اثنين من الكتبة والتراجمة، ولهذا الديوان حق تعيين اثنين من الأغاوات لإدارة البوليس، وأن ينتخب لجنة مؤلفة من ثلاثة لمراقبة الأسواق وتموين المدينة، ولجنة أخرى لدفن الموتى، أما مرسوم تشكيل دواوين الأقاليم فقد نص على أن كل ديوان يتألف من سبعة أعضاء يسهرون على مصالح المديرية ويعرضون على القائد العام شكاواها، ويمنعون اعتداء القرى على بعضها البعض، ومراقبة الأشخاص سيئي السيرة ومعاقبتهم.

أما عن السلطة التشريعية، فالمعروف أنه أقام «الديوان الكبير» تمييزاً له عن ديوان القاهرة، ذلك أن نابليون أراد أن يسترشد بآراء أعيان القاهرة والأقاليم في المسائل المترتبة على النظام الجديد، وقد دعاهم في ٤ سبتمبر ١٧٩٨، في شبه جمعية عمومية، ليستشيرهم في نظام الدواوين ونظام إدارة الحكومة المالي والإداري والقضائي، وجاء الهدف من ذلك في نفس المرسوم «تعويد الأعيان المصريين على نظام المجالس الشورية في شئون الحكم» ولكنه كما قلنا، كان هدفاً ظاهرياً، وقد تألف هذا الديوان من ١٨٠ عضواً – بينهم مندوبين فرنسيين – روعي في اختيارهم أن يكونوا من العلماء والتجار وزعماء الشعب، وبالرغم من أن الهدف من ذلك خدمة مصالح فرنسا إلا أنه أطلع المصريين حقيقة على نموذج حديث من نماذج المجالس التمثيلية وإن لم تكن له سلطتها وخصائصها بمعنى الكلمة، وقد ترك ذلك بصمات واضحة في ذاكرة المصريين بحيث أصبحت جزءاً من تفكيرهم السياسي المصري فيما بعد، حين بدأت مصر في الاتصال بأوروبا بإرادة محمد علي وخلفائه.

(د) انتقال المؤثرات الأوروبية

وقد أنشأ الفرنسيون أول صحف في تاريخ مصر الحديثة حين أسسوا صحيفتين فرنسيتين أولاهما (كوربيه ديجبت) – أي الجوانب المصرية – وهي جريدة سياسية شبه رسمية تصدر كل أربعة أيام في صفحات، أربع؛ أما الثانية فهي

(لاديكاد إجبسين) أي العُشرية المصرية لأنها تصدر كل عشرة أيام، وهي صحيفة علمية اقتصادية اختصت بنشر أبحاث المجتمع العلمي ومناقشات أعضائه، وكان من بين خطط الحملة أن تصدر صحيفة عربية باسم (التنبيه) لكن لم يقدر لها أن تظهر، وقد طبعت هاتان الجريدتان بالمطابع التي أتت بها الحملة، يضاف إلى ذلك أن الفرنسيين أقاموا «المجمع العلمي المصري» الذي ضم خلاصة علماء الحملة الذين رافقوها – على غرار المجمع العلمي الفرنسي، الذي اعتز نابليون بعضويته له – كما ضم إليه نخبة من كبار القادة والضباط، وقد تأسس في ٢٢ أغسطس ١٧٩٨ بغرض تقدم العلوم والمعارف بمصر والقيام بأبحاث ودراسات علمية وصناعية وتاريخية خاصة بمصر وإبداء رأيه، أي المجمع، للحكومة فيما تستشيره فيه من مسائل، وقد قسم المجمع إلى أربعة أقسام للرياضيات والطبيعيات والاقتصاد السياسي والآداب والفنون، وبالرغم من أن المجمع لم يكن مؤسسة لتعليم المصريين أساساً، إذ أن علماءه عنوا بأمجاد مصر الغابرة وكشف العوامل الطبيعية والصناعية والتاريخية للبلاد، وجمعوا بين الدراسة العلمية والجوانب التطبيقية، إلا أن ذلك في حد ذاته كان له تأثيره البالغ في اطلاع المصريين، على نماذج عملية من منجزات الحضارة الأوروبية، وقد اتضح ذلك من انبهار بعض العلماء المصريين كالجبرتي والعطار والخشّاب وغيرهم، وتأثرهم مما رأوه خلال زيارتهم لذلك المجتمع.

يضاف إلى هذا وذاك ما أقامه الفرنسيون في البلاد من مصانع مختلفة، كان أغلبها حربياً كما أنشأوا المستشفيات وغير ذلك من المنشآت الحديثة مما اطلع عليه المصريون، إلى جانب التنظيمات الإدارية والاقتصادية والإجراءات الصحية ونظم العمل وأساليبه وأدواته، مما سيكون في مجموعه مقدمة للنشاط الداخلي الذي ستشهده البلاد تحت حكم محمد علي، كما ينبغي ألا ننسى نجاح الفرنسيين في إتاحة الفرصة لفك طلاسم اللغة الهيروغليفية بكشف حجر رشيد مما سيؤدي إلى ظهور علم الدراسات المصرية القديمة (المصرولوجيا) مما سيكون له أثره في فترة لاحقة في تعميق الشعور الوطني والإحساس بالقومية المصرية، وظهور تيارات فكرية تتغنى بالقومية المصرية فيما بعد.

وفي زمن الحملة الفرنسية اطلع المصريون على نماذج من وسائل الترفيه والملاهي وأكشاك الموسيقى، فقد أقام الفرنسيون «ملهى التيفولي» في الأزبكية الذي ضم مراقص وقاعات القراءة والبليارد، كما أقاموا مسرحاً قدم الروايات الكوميدية والتراجيدية والأوبراكوميك، كذلك أنشأوا المستشفيات العسكرية في الجيزة وبولاق ومصر القديمة، استفادت بدراسات المجمع العلمي عن الأوبئة والأمراض المتوطنة في مصر، وأقاموا معزلاً صحياً بالإسكندرية.. وهكذا كانت الحملة الفرنسية على مصر بمثابة الصدمة الأولى التي أطلعت المجتمع المصري في العصر الحديث على أنماط جديدة من المدنية الأوروبية القائمة على العقل والعلم والآلة.

غير أننا لا ينبغي أن نبالغ في أهمية الحملة من حيث اتصال مصر بالغرب، ذلك الاتصال الذي تم قسراً وفي ركاب حملة عسكرية غازية، من قوم يخالفون المصريين في المعتقد والعادات والتقاليد واللغة، وقد ظهر أثر ذلك في المقاومة المستمرة لها طيلة بقائها في مصر، وفي رفضهم لما استحدثه الفرنسيون في المجال الاجتماعي، حين قربوا إليه طوائف من النصارى والأروام وغيرهم، ورفضوا سياسة بونابرت الإسلامية المتملقة، ورفضوا كذلك شتى محاولاته التقرب من المصريين وزعمائهم كما لم يهضموا في مجموعهم مبادئ الثورة الفرنسية التي روجت لها الحملة داعية إلى الحرية والأخاء والمساواة. وهكذا نجد أن الحكم الفرنسي لم يكن ذا أهمية في المجالين الاجتماعي والثقافي، وكل ما سبق ذكره لم يكن له الصدى الذي تصوره نفر من كُتّاب الغرب ومن حذا حذوهم من كُتّابنا، من حيث تجسيم آثار الحضارة الأوروبية في العوالم غير الأوروبية.

وفي تقديرنا أن أهمية الحملة الفرنسية، أياً كان تقييم أثرها في المجتمع المصري، تكمن في اطلاعها المصريين – وعلى كره منهم – على عوالم أخرى لم يكن لهم بها عهد، وعلى أنماط جديدة عليهم من الحضارة، ورغم رفضهم لها في البداية، ذلك الرفض الذي يعتبر أمراً طبيعياً، إلا أن ذلك كله أوجد لدى النابهين من المصريين الوعي بإمكانية الاستفادة من ذلك كله بعد تجاوز «الصدمة» وطرح

قضية تحديث مصر في الجيل التالي في إطار التعامل مع هذا الغرب الأوروبـــي، بشكل أو آخر.

ثانياً: بناء الدولة الحديثة في عصر محمد علي

(١) مرحلة الفوضى السياسية (١٨٠١- ١٨٠٥)

جرى العُرف بين المؤرخين على تسمية الفترة الواقعة بين رحيل الفرنسيين عن مصر (١٨٠١) وتولية محمد علي (١٨٠٥) بفترة الفوضى السياسية، فقد حدث صراع بين القوى السياسية واشتد أواره لوراثة الحكم في مصر، وقد تمثلت هذه القوى السياسية المتصارعة في الأتراك والعثمانيين الذين رأوها فرصة لاستعادة حكمهم لمصر دون المماليك، ولكنهم لم يكونوا من القوة بحيث يستطيعون تحقيق غرضهم، والمماليك الذين رأوها أيضاً فرصة لإعادة سابق مجدهم ومكانتهم خاصة، وكانوا يرون أن نصيبهم في قتال الفرنسيين يؤهلهم لذلك، فقد شارك إبراهيم بك ومماليكه في مقاومة العثمانيين، وانحدر مراد بك بمماليكه من الصعيد واستكانوا إلى وعد القائد الإنجليزي لهم بأنه سيسعى ليعيد لهم كيانهم السابق، والواقع أن موقف المماليك عام ١٨٠١ كان يختلف عن موقفهم عام ١٧٩٨، فقد حطم الفرنسيون هيبتهم أمام المصريين وأفنت الحرب عدداً كبيراً منهم، ومع ذلك ظلوا بالنسبة للعثمانيين قوة عسكرية لا يستهان بها.

إلى جانب ما سبق كانت توجد قوة إنجليزية اشتركت في مقاومة الفرنسيين بناء على طلب الدولة العثمانية كإجراء وقائي ضد احتمال عودة الفرنسيين، وكان الإنجليز حريصين على البقاء بمصر حرصهم على ألا ينافسهم الفرنسيون في المشرق. وقد بقيت لهم بعد جلاء الفرنسيين قوة بالقرب من القاهرة وأخرى بالإسكندرية، وقد رأوا أن تعود مصر ولاية عثمانية لتتمتع بالضمانة الأوروبية العامة لسلامة الدولة العثمانية. المهم أن مصر عادت سيرتها الأولى ولاية عثمانية وما لبثت الحرب، أن تجددت بين المماليك بعضهم وبعض، وبينهم وبين العثمانيين وامتدت إلى الدلتا والصعيد، والجنود يتكتلون في طوائف حول من يعطيهم ما يريدون، أن يرون أنهم برفعه وتمكينه يستطيعون أن يناالوا ما يريدون. وتولى على باشوية مصر عدد من الولاة وكان نصيبهم إما القتل أو السجن أو الهرب.

ولكن الأمر لم يكن مجرد إعادة عجلة التاريخ إلى الوراء، إذ أن المصريين قد أصبح لهم صوت مسموع في شئون بلادهم، عبّر عنه المعلم يعقوب القبطي الذي كوّن وفداً لمفاوضة الدول الأوروبية في مصير بلده، وكان يعقوب هذا قد اشتغل بخدمة الفرنسيين، ولذلك اتُهم بالخيانة، ولما سقطت القاهرة في يد العثمانيين ثانية عام ١٨٠١ غادر يعقوب مصر نهائياً مع الجيش الفرنسي الراحل إلى بلاده، وإلى جانب يعقوب أسمع المصريون صوتهم في شئون بلادهم من خلال السيد عمر مكرم، حين برز كزعيم شعبي يسعى لتولية الوالي برضاء الشعب الذي التف حوله لإنهاء الاضطراب العام. إن الجديد في هذه الفترة من الصراع هو بزوغ قوة الشعب المصري، ممثلاً في قياداته وزعاماته ومشايخه، لأنه قد ضاق ذرعاً بلعبة الصراع التقليدي واضطر لأن يدخل في النهاية كأحد أطراف ذلك الصراع مما كان له أكبر الأثر في فرض ولاية محمد علي بالرغم من عدم موافقة الباب العالي.

كان عمر مكرم من نقباء الطوائف (نقابة الأشراف) التي كانت تشارك في السلطة آنذاك، وكان يزاول سلطة قضائية إزاء طائفته ويدير أوقافاً واسعة تكفل له استقلالاً مالياً وتصل بينه وبين الحياة الاقتصادية، التي كانت تتأثر باضطراب السلطة العامة وثقل الضرائب وهياج الجند. وقد اشترك في مقاومة الوجود الفرنسي، وقاد ثورة القاهرة عليهم، وانتهى به الأمر إلى الانفراد بزعامتها عندما رحل الفرنسيون، وكان يراسل الأمراء لإقصائهم عن المدينة ويقف في وجه محاولات دخولهم إياها، ثم يظاهر محمد علي في التخلص من الجند الثائرين وقوادهم وينصبه والياً، ويخرق بهذه التولية التقاليد التي ألفتها البلاد إلى ذلك الوقت خرقاً شديداً، فقد كان المتبع قبل ذلك أن يخلع الأمراء الوالي الذي لا يريدونه وينتدبون من يقوم مقامه إلى أن يأتي الوالي الجديد فيحل محله، ولكن الخلع هذه المرة جاء على يد المدنيين ولم يأت على يد الأمراء (المماليك)، ثم إنه لم يقف عند حد انتداب من يقوم مقام الوالي المخلوع إلى أن يأتي الوالي الجديد، بل تجاوز ذلك إلى تعيين هذا الوالي.

وإذا كانت الزعامة الشعبية قد نجحت أخيراً في حسم ذلك الصراع، فلا ينبغي أن تأخذنا المبالغة في دلالات ذلك ونقرنه بظهور الروح الوطنية أو القومية بالمعنى الحديث ذلك أن المصريين لم يولوا واحداً منهم، ثم إن محمد علي قد نجح في

استثمار السخط الشعبي فلعب دوره بمهارة ودهاء، فضرب الأتراك بالمماليك وأخذ يؤيد المتنافسين واحداً ضد الآخر إلى أن شعر بأنه أقوى من الجميع فتقرب من زعماء الشعب، وأظهر تعاطفاً معهم حتى تبلور الشعور العام في ثورة صحيحة، حين ثار القاهريون على أحمد خورشيد – آخر ولاة هذه الفترة – وقام عمر مكرم إبان هذه الحوادث بدور «صانع الملك»، واحتج خورشيد على خلع المصريين له واعتبر ذلك اعتداء على حقوق السلطان، لكنهم لم يأبهوا له وساروا وراء عمر مكرم الذي حرّضهم على الاجتماع والاستعداد، فتجمعوا حوله مسلحين بالعصي والنبابيت والأسلحة، واشتدوا في حصار القلعة فضربت بعض نواحي القاهرة بالقنابل، ثم ركب عمر مكرم وحوله عدد كبير من الناس في ١٣ مايو ١٨٠٥ وذهبوا لمحمد على وقالوا له «لا نرضى إلاّ بكَ وتكون والياً علينا بشروطنا لما نتوسمه فيك من العدالة والخير»، وتقدم إليه عمر مكرم والشيخ الشرقاوي فألبساه خلعة الولاية فأقرّ الباب العالي ذلك على مضض، وبدأت فترة جديدة في تاريخ مصر.

(٢) تولية محمد علي

كان محمد علي قد أتى مصر عام ١٨٠١ مع الحملة العثمانية التي اشتركت مع الإنجليز في إخراج الفرنسيين، وكان قائداً للفرقة الألبانية التي اشتركت في معركة أبي قير البرية، وإن لم يكن حينئذ موضع الصدارة أو يستند لأحد أصحاب النفوذ في الأستانة، لكنه كان ذا طموح وذكاء دفعا به في صراع السلطة خلال فترة القلق، وقد ظل متنكباً عن الظهور على مسرح الأحداث حتى واتته فرصة الثورة على خورشيد باشا، فاختاره زعماء الشعب لما أبداه من طيبة وعطف على قضيتهم، وعضدوه وأمدوه بالمال اللازم لاسترضاء الباب العالي بل ووقفوا في وجه محاولات السلطان زحزحته عن مصر عام ١٨٠٦ – بعد أن تولى بعام – وشدوا أزره أثناء حملة فريزر عام ١٨٠٧، ولم يكن الباب العالي ليقر الأمر بسهولة خاصة وأن المماليك بدأ يشتد ساعدهم يوماً بعد يوم والخزينة خاوية، ولم يتحسن مركز محمد علي حقيقة إلا بعد جلاء القوات الإنجليزية ورضاء الباب العالي عنه[٢].

ولا شك أن مصر يمكن أن تمثل قاعدة لملك عظيم لو تهيأت وسائله، إذن فالخطة واضحة منذ البداية أمام هذا المغامر الطموح الذي رأى أنه لابد من الاحتفاظ بمصر وقوتها، والوصول بها لأقصى حدودها الطبيعية بل والوصول إلى الآستانة لتحقيق ما كان العالم الإسلامي يصبو إليه من إنهاض الإمبراطورية العثمانية وإعادة المجد الإسلامي. ولولا حاجة السلطان لمحمد علي، خاصة في الحجاز، وتأزم الحالة بالنسبة للمسألة الشرقية بسبب ثورات البلقان واليونانيين، ما توفرت لحاكم مصر حرية العمل التي مكنته من بناء قوته العسكرية. وهناك من يرى أن عصر محمد علي يعتبر تتمة للحملة الفرنسية التي وضعت حداً لعزلة مصر ودفعت بها إلى حلبة السياسة الدولية، فإذا ما أريد لمصر أن تنجو من براثن أوروبا فلابد من الاقتباس عنها، واقتباس وسائل القوة في المحل الأول ثم اقتباس ما يمكن من طرائق وأساليب الحضارة الحديثة في شتى المجالات، ومن هنا دخلت مصر في أوائل القرن التاسع عشر فترة من التحول السريع هزت دعائم بنيانها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في فترة قصيرة نسبياً، على أن هذا التحول يختلف عن نظيره في أوروبا أثناء انتقالها من العصور الوسطى إلى الحديثة، ذلك أنه لم يتم بالتدريج وبفعل القوى الذاتية للمجتمع بل كان وليد إرادة حكام مستبدين حاولوا تقليد بعض مظاهر الحضارة الأوروبية، لهذا لم تكن هذه التغييرات المادية مسبوقة بيقظة فكرية كما حدث في أوروبا. وبشكل عام كان على محمد علي بعد أن ثَبَتَ أقدامه في مصر، أن يستجمع السلطة في يده بالتخلص من كل عناصر المقاومة في الداخل والخارج، ومن ثم شهدت سني حكمه الأولى مقاومة المصريين لحملة «فريزر» وتخلصه من المماليك وصراعاتهم، وكذا حسم موقفه أو تحالفه مع الزعامة الشعبية والتخلص منها بشكل براجماتي حين بدا أنها ستعوق حركته بالفعل.

أما بالنسبة لحملة «فريزر» الإنجليزية على الإسكندرية سنة ١٨٠٧ فينظر إليها شفيق غربال في كتابه (محمد علي الكبير) على أنها حلقة من حلقات الصراع الأوروبي، في شكل محاولة من جانب الحكومة البريطانية للضغط على الدولة

العثمانية، نتيجة تزايد النفوذ الفرنسي في عاصمتها لحمل الدولة على إبعاد السفير الفرنسي وقطع علاقاتها بفرنسا.

والحق لا يمكن فهم دواعي هذه الحملة إلا بربطها بحوادث التاريخ الأوروبي ذاته في ذلك الوقت. ففي عامي ١٨٠٥ و١٨٠٦ انتصر نابليون على خصومه في أوروبا، النمسا والروسيا وبروسيا، وكانت موقعة «أوستر ليتز» التي انتصر فيها كافية لنجاح نابليون في استعادة صداقة الدولة العثمانية، فاعترف به السلطان إمبراطوراً، واستقبل سفيراً فرنسياً في بلاطه، فقررت الحكومة الإنجليزية أن تقوم بعمل حربي ضد الدولة العثمانية بغية نزعها من الصداقة الفرنسية، واتخذ هذا العمل الحربي شكل مظاهرة بحرية للضغط عليها، وفي حالة عدم إذعانها يُعهد إلى قائد القوة الإنجليزية المرابطة في صقلية بإرسال جيش لاحتلال الإسكندرية لتكون في يد الإنجليز ضمانة إزاء ازدياد النفوذ الفرنسي في الشرق.

وفشلت المظاهرة البحرية في «الدردنيل»، ولذا وصلت حملة «فريزر» إلى الإسكندرية التي استسلم لها حاكمها العثماني المستقل عن محمد علي، ثم اندفعت لاحتلال «رشيد» غير أنها مُنيت بهزيمتين مُخجلتين على يد أبناء رشيد والحماد، وقد اضطرت الحكومة البريطانية إلى سحب الحملة إثر ذلك، وبسبب زوال البواعث التي دعت إرسالها إلى مصر، بتغير الموقف السياسي في أوروبا، ورأت الحكومة البريطانية أنه لم يعد ثمة مبرر لبقاء إنجلترا في حالة عداء مع الدولة العثمانية، فانسحبت الحملة في أوائل ١٨٠٨ من الإسكندرية التي ضمها محمد علي إليه.

أما بالنسبة لمواجهة محمد علي لمنافسيه المحليين من كبار المشايخ والمماليك، فقد استعمل بالنسبة للأولين الدهاء والحيلة لإقصائهم عن الحياة العامة فأوقع بعضهم ببعض وأغراهم بالمناصب والأوقاف، ونفى زعيمهم عمر مكرم إلى دمياط بعد أن صار قوة يخشى بأسها، أما المماليك فقد قضى عام ١٨١١ على من بقي منهم بالقاهرة والأقاليم في مذبحة شهيرة بالقلعة، وإن كان «غربال» يزعم أن زعماء العشائر الألبانية هم الذين دبروا تلك المذبحة التي سكت عنها محمد علي حتى لا يحملهم مسئولية عمل تم بموافقته، وعموماً هرب من تبقى منهم إلى دنقلة، حتى

قضى عليهم بحملة السودان عام ١٨٢٠. وانتهت – بذلك الفصل الدموي – السنوات الأولى من حكم محمد علي، وهي سنوات هدم وتبديل وتعديل تغلب فيها على مراكز القوى، وقضى على التشتيت في السلطة، وشرع في وضع قواعد الدولة الحديثة بماليتها ونظمها.

(٢) تنظيم الإدارة والجيش

من الثابت تاريخياً أن محمد علي اعتزم أن يتخذ مصر وطناً له، بخلاف الولاة السابقين،ومن ثم أراد أن يؤسس ملكاً يورثه لأبنائه، وكانت الأسس التي أراد وضعها لنظامه، أسس نظام ثابت ومستقر يدل على عزمه الاستقرار وأسرته بمصر، وكانت إدارة مصر في عصر المماليك قد تميزت بالفوضى واختلال الأمن والاضطراب في جباية الأموال، ثم جاء الفرنسيون الذين كان حكمهم عسكرياً، لا يخلو مما يلحق بالحكم العسكري عادة من عنت وإرهاق، كما لم يتسع لهم الوقت لوضع نظام إداري ثابت لمصر.

وجاء محمد علي لتقع هذه المهمة على عاتقه، وأول ما يلاحظ على نظامه الإداري الذي كان مركزياً شديد المركزية أنه يعمل على إعلاء هيبة الحكومة وبيسطها على أنحاء البلاد. وقد بدأ محمد علي بإزالة العوائق التي كانت تحول بينه وبين الاتصال بالشعب، فأنهى طبقة الملتزمين، وفتك بالمماليك، ووضع حداً لنفوذ العلماء وتدخلهم في السياسة، ثم أخضع الوحدات الإدارية في الأقاليم والمديريات لسلطة الحكومة المركزية المطلقة، ومن ثم أهمل قيام هيئات إدارية محلية، وقد ارتبط بهذه المركزية المفرطة أن اتسم حكمه بأوتوقراطية شديدة، فالحكم والسلطة أصبحت جميعها مردها للحاكم، الذي كان بشخصه قديراً على البت في شتى المسائل الجليلة والبسيطة المتعلقة بكل نواحي الحكم والسياسة. وقد قاده هذا إلى تنظيم ديوانه ومعيته تنظيماً حديثاً حيث استعان بأكفأ الموظفين. وعندما أنشأ المدارس الحديثة وأرسل بعوثه إلى أوروبا، اتسعت قاعدة الموظفين الإداريين ذوي الكفاءة، ممن استعان بهم في تنفيذ خططه وإصلاحاته.

أما عن المجالس التي أنشأها فتتمثل في «مجلس المشورة» أو «المجلس العمومي»، الذي كان يتألف من مديري الدواوين والكبراء الذين يعينهم بنفسه، وتتلخص مهمته في دراسة ما تحتاج إليه الحكومة من المشروعات الكبرى، وإعداد القرارات ورفعها للباشا. وكان يتألف من عدد محدود من ذوي الكفاية والتجربة لبحث المسائل التي تعرضها الدواوين أو تخطر الباشا وكذا التقارير السنوية التي يضعها المجلس. وهناك مجالس عديدة نوعية مثل «مجلس شورى الملكية» أو المجلس العالي، وشورى الجهادية، وشورى المدارس وشورى الزراعة وهلم جرا. وعندما تم له إرساء العديد من المؤسسات والمشروعات وتعقد الجهاز الإداري، أصدر محمد علي لائحة معروفة باسم لائحة «السياستنامة» عام ١٨٣٧ تتعلق بتنظيم الدواوين واختصاصاتها وفروعها ومصروفاتها...الخ، وعموماً ظلت هذه اللائحة أساساً للتنظيم الحكومي خلال ما تبقى من عهد محمد علي.

وكان محمد علي في بداية حكمه يعتمد في شئون الحكم على العناصر العثمانية التي وجدها، واستمر في ذلك سنوات طويلة، ومن ثم كان العثمانيون العنصر الأساسي في الجهاز الإداري، حيث شكل هؤلاء ارستقراطية حاكمة شغلت المناصب الكبرى في الإدارة والجيش واستخدمت لغتها التركية في دوائر الحكومة والبلاط، ثم بدأ يحول هذه الإدارة العثمانية إلى إدارة مصرية، خاصة عندما تخرّج العديد من طوائف الشبيبة المصرية من المدارس الحديثة، كما احتلت اللغة العربية مكانتها في التعليم والتحرير وانفسح المجال واسعاً لتمصير الطبقة الحاكمة بشكل تدريجي.

أما بالنسبة للجيش، فقد أدرك محمد علي أن نجاح تحقيق مشروعاته الطموحة وإقرار علاقته بالباب العالي إنما يتطلب قوة عسكرية منظمة على الأساليب الأوروبية، وإعداد ما تحتاجه من عتاد ولباس وغذاء. ولم يكن لدى الباشا في البداية سوى فرقته الألبانية التي كانت عُدته في التغلب على خصومه، وفتح بها الجزيرة العربية، ولكن هذه الفرقة أبت أن تخضع لأساليب التدريب الحديث التي أراد أن يأخذها بها، فثارت عليه واعتصبت في إحدى معارك الجزيرة العربية. وظل جيشه مكوناً من أخلاط من الأجناس العثمانية التي خاض بها حروب الجزيرة واليونان والسودان.

وقد بدأ محمد علي بتكوين الضباط وأعد لهذا الغرض مماليكه ومماليك ذوي قرباه، وعزم على أن يأتي بالجنود من السودان، بعد أن فشلت محاولته الأولى لتحديث الجيش عام ١٨١٥، ولكن الطقس وطرق التدريب لم تلائمهم ففشلت هذه التجربة أيضاً. عندئذ أصدر أوامره في فبراير عام ١٨٢٢ بجمع أربعة آلاف مصري من الوجه القبلي لينضموا إلى الكولونيل سيف (سليمان باشا الفرنساوي) بمعسكر أسوان، ليدربهم حسب مقتضيات النظام الحديث لثلاث سنوات، يعادون بعدها إلى بلادهم ويعتبرون جنوداً مدى الحياة. وهكذا أصبح للمصريين حق الاشتراك في القتال والحرب، وكانت هذه أول خطوات «تمصير» الدولة. وكان ذلك أول قرار بالتجنيد الإجباري من أبناء البلاد، وحررت لهم الكشوف التي اشترط فيها أن يكون لكل شاب في قريته أهل وسكن. صحيح أن هذا القرار فُرض بالقوة، لكن المصريين قبلوه، وجاء تجنيد الفلاحين ليقيم جسور التفاعل بين الطبقة العسكرية الحاكمة وبين المحكومين.. وقد أثبت المصريون أنهم يملكون الصفات اللازمة لتكوين الجيوش الحديثة، وكانت حرب المورة أول حرب اشترك فيها الجيش المصري، ثم اشترك في وقائع حروب الشام الشهيرة، بالإضافة إلى أن محمد علي أرسل منه حاميات إلى الجزيرة العربية والسودان وكريت.

أما بالنسبة للأسطول البحري، التجاري والحربي، فقد تكون على عدة مراحل، أولها: حين بدأ محمد علي بناء السفن الشراعية لنقل الجنود إلى الجزيرة العربية، وكانت تصنع في بولاق وتحمل إلى السويس على ظهر الإبل. وثانيها: عندما اشترى وصنع عدة سفن حربية في موانئ مرسيليا وتريستا والبندقية وغيرها كون منها أسطولاً حربياً، لكن تحطم معظمه في موقعة نفارين (١٨٢٧). وثالثها: إنشاء ترسانة ضخمة بالإسكندرية، حيث بنيت فيها السفن من كل الأحجام والطرز الحربية، ثم أنشئت مدرسة بالإسكندرية لتخريج ضباط البحرية عام ١٨٣١. وبشكل عام كان بناء الجيش، ذلك المؤسسة العسكرية الكبيرة، قد جر وراءه كافة الإنشاءات والمشروعات والإنجازات الأخرى، سواء في مجال التعليم أو الصناعة أو المستشفيات...الخ.

(٤) التطور الاقتصادي

كانت فكرة محمد علي فيما يجب أن تكون عليه حكومة مصر واضحة تمام الوضوح. فمصر لابد أن تتولى أمورها سلطة عامة واحدة وقوية، ذلك أن تجزئة السلطة وتشتيتها السائدين أديا إلى انعدامها، فنتج عن ذلك تكوين العصابات المسلحة وإهمال المرافق العامة إهمالاً شديداً، بل نتج نوع من التفكير يرى أن الحكومة ما هي إلا مشاركة ومقاسمة في الأرزاق، فكان لابد أن يكون أول عمل لمحمد علي تجميع عناصر السلطة وجزئياتها بعضها إلى بعض، وإقامة سلطة واحدة عامة في يدها كل الموارد حتى تستطيع أن تقوم بواجباتها. لقد ألغى «نظام الالتزام» في الزراعة كلية عام ١٨١٤ فوضع حداً لعمليات النهب التي كانت تمارس من فئة الملتزمين، وتعاملت الدولة بشكل مباشر مع الفلاحين من خلال موظفيها وكان هذا أمراً جديداً حقاً، وكان قد قام عام ١٨١٣ بعمل «مسح عام» للأراضي أعلن بموجبه ضم الأراضي كلها إلى الدولة وأعاد توزيعها على الفلاحين، على أن تكون ملكيتهم لها ملكية انتفاع فحسب، لا يتصرفون فيها بالبيع أو الهبة أو الإهداء أو التوريث، ونتج عن نظامه تعدداً في شكل حيازة الأراضي؛ فهناك الأراضي «الخراجية» التي وزعت على الفلاحين في شكل قطع صغيرة لهم فيها حقوق الانتفاع، وإن كانت لائحة عام ١٨٤٦ قد أعطت واضع اليد عليها حق التنازل عنها لشخص آخر بموجب حجة، وهناك أراضي «الوسايا» التي تنقل ملكيتها إلى بيت المال فور وفاة أربابها، كما منح عدداً من الأعيان وكبار رجال الجيش وكبار الموظفين مساحات كبيرة من الأراضي البور لإصلاحها وأعفاها من الضرائب وسميت «أبعاديات وجفالك» وقد منح أربابها حق ملكيتها عام ١٨٤٢، وهناك أراضٍ مُنحت لمشايخ البلاد في شكل قطع صغيرة لا يدفعون عنها ضرائب مقابل خدماتهم للحكومة ورجالها وسميت «بمسموح المشايخ أو مسموح المصاطب» حيث سُمِحَ بإعفائها من الضريبة، كذلك كانت هناك «أراضي الرُزق»، وهي أوقاف كان محمد علي قد استولى عليها وقد تركت بين أيدي أربابها مع حرمانهم من التصرف فيها إلى جانب فرض الضرائب عليها.

قال محمد علي ملخصاً سياسته «لقد وضعت يدي على كل شيء لأجعل كل شيء مثمراً» فأحدث بذلك انقلاباً في حيازة الأرض الزراعية ونظام الضرائب، بالاستيلاء على الأطيان وتوزيعها على الفلاحين والإنعام على أفراد أسرته وبعض الأشخاص المقربين إليه بمساحات كبيرة، وقد زادت مساحة الأراضي الزراعية نتيجة تحسين وسائل الاستصلاح والري، وفي سبيل تنمية الثروة الزراعية قام بصيانة مشروعات الري والصرف وتجديدها، وشق الكثير من الترع المصارف والقنوات وأقام العديد من السدود والقناطر، فأحدث بذلك ما يُعد انقلاباً في نظام الري حيث اهتم بأدواته وآلاته، وعرفت مصر في عهده وابور المياه الذي يدار بالبخار، كما أمكن استغلال الأراضي على مدار السنة بعد تطبيق نظام الري الدائم. وقد وضع نظاماً خاصاً للزراعة احتكر بموجبه بعض الحاصلات وألزم الفلاحين بزراعتها وحدد مساحاتها، فأدى ذلك إلى تقييد حرية الفلاح في زراعة ما يشاء، وإن كان في الوقت ذاته قد أفاد الزراعة بإدخال حاصلات جديدة واتسعت زراعة محاصيل ذات أهمية تجارية كالقطن، كذلك عرفت مصر في عهده محصولات لم يكن لها بها عهد، كالقطن طويلة التيلة، وقصب السكر والقنب. وفي مجال التعليم الزراعي استحضر الخبراء الزراعيين الأجانب لتعليم الأساليب الصحيحة، وأرسل البعثات التعليمية إلى أوروبا لدراسة فروع الاقتصاد الزراعي، وأنشأ مدرسة الزراعة لتخريج الأخصائيين ألحق بها حقولاً للتجارب وحديقة للنباتات.

وفي مجال الصناعة والتجارة، يتفق أغلب المؤرخين المعاصرين على أن إصلاحات محمد علي بدأت بالجيش، أي أن رغبته في إنشاء جيش قوي قد أدت إلى خلق نظام اقتصادي، بل وتعليمي جديد، حيث كانت معظم إصلاحاته تدور جميعاً حول الجيش، ويتضح صدق هذا الرأي إذا علمنا أنه حالما انهارت مشروعاته الحربية وتقلصت دولته وكبلت طموحاته عام ١٨٤١ انهار معظم مشروعاته الاقتصادية وتوقف التوسع الصناعي بل دب الإهمال في المصانع والمنشآت.

لقد كان محمد علي يهدف من إدخال الصناعات إلى اجتناء ربح عاجل، ومن ثم فإنه فقد اهتمامه بها عندما لم يتحقق له ما أراد، فنشأة الصناعة ترجع إلى رغبته في تجهيز الجيش بالمعدات الحديثة فضلاً عن الترسانات ومصانع الأسلحة الثقيلة

والخفيفة ومصانع الذخيرة ومصانع الغزل والنسيج، التي كان يخصص جانباً كبيراً من طاقتها الإنتاجية لخدمة القوات المحاربة، وبعد تخفيض تلك القوات انتفت الحاجة إلى الكثير من تلك المصانع فتدهورت. وكانت الضربة الأخرى التي سددت إلى نظام محمد علي هي معاهدة «بلطة ليمان» التي عقدتها إنجلترا مع الباب العالي عام ١٨٣٨ لتأمين حرية التجارة في الإمبراطورية العثمانية، ولم يكن في وسع صناعة محمد علي الناشئة أن تصمد لمنافسة بريطانيا فتضاءل إيراده من التجارة الخارجية، وهو الأمر الذي أثر في تخفيض الاعتمادات الخاصة بالصناعة. لقد استطاع محمد علي أن ينقل الصناعة من الحرفية الإقطاعية إلى الرأسمالية الصناعية فأصبحت مصانعه تنتج الأقمشة والزجاج والورق والسكر وغيرها، ولكن هذا التحول تم على حساب طبقة الحرفيين المصريين، تلك الطبقة التي كان في إمكانها في ظل ظروف نمو طبيعي أن تتحول إلى برجوازية صناعية وتجارية، كما حدث في أوروبا، ولكن الطفرة التي أحدثها محمد علي، ثم الانهيار السريع، لم يُمكّنها من ذلك.

انعكست الأوضاع السالفة – زراعياً وصناعياً – على حركة التجارة في عصر محمد علي، ففي مجال التجارة الداخلية معروف أنه رغم قضائه على طبقة كبار التجار المحليين وتحريم الاتصال بين الفلاحين والتجار الأجانب وقيامه بتسويق المحاصيل بعد الاستيلاء عليها، إلا أن ذلك أدى إلى إقامة العديد من المشروعات التي أفادت حركة التجارة الداخلية كتوسيع ميناء الإسكندرية، وحفر ترعة المحمودية وإصلاح الطريق الصحراوي بين القاهرة والسويس، وتحسين إدارة أملاك مصر في السودان والشام والجزيرة العربية، بالإضافة إلى التوسع في إنتاج حاصلات التصدير أو «سلع السوق» إلا أن إنجلترا لم تكن لتترك هذا النمو يتعاظم ويهدد تجارتها في الشرق، لذلك سعت لدى السلطان لعقد المعاهدة السابق ذكرها عام ١٨٣٨ لتنطلق بتجارتها عبر أملاك الدولة مزاحمة تجارة محمد علي، مما أدى إلى انهيار نظام الاحتكار الذي كان قد أقامه منذ عام ١٨١٦ وكان قد جنى من ورائه الأرباح الطائلة، وامتد به إلى جميع السلع والمحاصيل المصرية. وجاء تحدي إنجلترا له وتضعضع بنيان نظامه الزراعي والصناعي ليجر وراءه توقف، مشروعاته التجارية بل انهيارها.

(٥) التطور الاجتماعي والثقافي

عرفنا أن محمد علي استطاع أن يضعضع أركان طبقة العلماء، حين سلبها امتيازاتها والتزاماتها وأوقافها، وعالج بالنفي والتشريد من حاول التمرد على نظامه، هذا إلى جانب إهماله الأزهر تماماً وتوقيف دوره في الحياة العامة، بخلق مؤسسات تعليمية حديثة ذات طابع مدني، الأمر الذي أوجد في النهاية نواة لطبقة وسطى جديدة ضمت فئات المتعلمين تعليماً حديثاً، استطاعت هذه بدورها خلق جهاز بيروقراطي كان يضم قطاعات من الموظفين أو (الأفندية)، لعبوا دوراً مؤثراً في الحياة العامة، وإن بشكل أوسع فيما تبقى من القرن التاسع عشر. فقد نمت هذه الفئات الجديدة المتعلمة بالتعليم الحديث واكتسبت كياناً اجتماعياً بمنح رجالها الإقطاعات والامتيازات، وتغلغلت في دواوين الدولة وأجهزتها الإدارية، وقد برزت شريحة أخرى من شرائح الطبقة الوسطى الجديدة، تمثلت في قادة الجيش، بالإضافة إلى نفر من أفراد الأسرة المالكة، والعُمد ومشايخ البلاد والقرى، ومشايخ البدو والمتعهدين الأجانب، كل هؤلاء كانوا أساس الطبقة الوسطى من سكان المدن التي لعبت دورها في تاريخ مصر فيما بعد، كانت هذه الطبقة بحق انعكاساً صادقاً لإجراءات محمد علي ونظامه، والتي أدت في النهاية إلى تشكيل مجتمع مصري مغاير تماماً لذلك الذي عرفته مصر العثمانية – المملوكية.

أما طوائف الحرف وصغار العمال فمن المؤكد أن أوضاعهم قد تأثرت بالصناعة الحديثة التي أقامها الباشا، سواء من ناحية الإنتاج الصناعي ذاته أو التحاق عدد كبير منهم بمصانع الباشا، إلا أنه من الثابت أن هذه الطوائف لم تختف تماماً بدليل وجود بقايا هذا النظام في أواخر القرن التاسع عشر. وعموماً نستطيع القول بأن إصلاحات محمد علي وإجراءاته قد شملت كل أوجه الحياة العامة في مصر سواء في القرية أو المدينة، التي اتسعت وأعيد بناء تركيبها الاجتماعي وصيغت علاقاتها الاجتماعية من جديد، حاكماً ومحكومين، أجانب وأتراك وشراكسة ومصريين، على اختلاف طوائفهم وفئاتهم رجالاً ونساء، فقد سمح نظام محمد علي للمرأة بالتعليم بل والاشتغال في بعض الأعمال، وهو أمر كان جديداً تماماً على المصريين، كما شملت تلك التغييرات نشأة وبروز مراكز حضرية جديدة

لم يكن لمصر عهد بها، كما شهدت مصر نوعاً من الحراك الاجتماعي لم تعرفه من قبل، من حيث انتقال المواطن من فئة اجتماعية إلى أخرى، بل إن التغييرات شملت البدو وسكان الصحراء المصرية الشرقية والغربية، عندما نجح محمد علي في توطين القبائل المرتحلة وربطها بالأرض، وإنشاء القرى الجديدة لها، وهكذا وصلت قبضة الدولة – الباشا – إلى كل أرجاء البلاد في المدن والريف والصحراء وخضعت لسلطة مركزية، فترابطت بذلك أنحاء مصر المختلفة، الأمر الذي زاد من نمو إحساس المصريين بكيان خاص متميز، وتعاظم هذا الشعور ونما بفعل عوامل كثيرة كان من أهمها النظام التعليمي الجديد.

وقد بدأ النظام التعليمي الحديث الذي أراده محمد علي بسيطاً، حتى إذا كانت سنة ١٨٣٦ صدرت اللوائح التي نظمت التعليم في مراحله الابتدائية والتجهيزية والخصوصية، وقد أعيد النظر في هذا النظام بعد عقد معاهدة لندن فوضع ترتيب جديد عام ١٨٤١.

وإذا كان نظام محمد علي التعليمي كغيره من سائر نظمه نشأ مرتبطاً بالجيش، فإنه قد تطور بالحاجة الماسة إلى توفير القيادات والكوادر اللازمة للمؤسسات الحديثة، وحين لم يسعفه التعليم الديني لجأ إلى اصطناع نظامه التعليمي الجديد، فكان في حاجة إلى ضباط ومهندسين وأطباء وصيادلة، قدر حاجته على إيجاد المرافق والمدارس والإدارات لتغذيتها وتدريب أهل البلاد وتوجيههم الوجهة التي تقتضيها الحياة الجديدة، اختار تلاميذ هذه المدارس من الكتاتيب ودفع بهم إلى المدارس، التي استقدم لها المعلمين والمتخصصين الأوروبيين، وقام بإيفاد البعثات التعليمية من نبهاء التلاميذ، وعاد هؤلاء من أوروبا ليمثلوا وتلاميذهم النواة الجديدة للمثقفين المصريين، الذين لعبوا دورهم في المجتمع المصري في فترة حكمه والسنوات اللاحقة لها.

غير أن ثمة علامات بارزة في تطور مصر الثقافي في عصر محمد علي، تمثلت في حركة الترجمة الواسعة والنشطة التي وإن اقتصرت، كما حدد لها الباشا، على ترجمة المواد العامية والعملية، إلا أنها لم تكن تتم بمعزل عن تيارات الفكر الأوروبي تماماً، فظهر اسم «رفاعه الطهطاوي» أبو الفكر المصري الحديث بحق،

والذي استطاع وهو الشيخ المعمم أن يقدم لمواطنيه تلخيصاً وافياً وأميناً لما عليه الفكر الأوروبي، الفرنسي بالذات، حين لخص ما رآه في باريس، في كتابه الشهير «تخليص الإبريز...» وحين أشرف على حركة الترجمة الكبيرة التي قدمت لمصر ما ينيف على المائتين وخمسين كتاباً، في شتى فنون المعرفة الإنسانية النظرية والتطبيقية الحديثة، عن طريق «مدرسة الألسن» وأثر تأثيراً واضحاً في تلاميذه الذين قادوا النهضة الفكرية والثقافية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كما شهدت مصر محمد علي الطباعة العربية حين أنشأ «مطبعة بولاق»، عام ١٨٢٢ التي توفرت على طبع الكتب والترجمات، كما عرفت مصر الصحافة العربية أيضاً وإن كانت في بداية أمرها صحافة رسمية، فصدرت «الوقائع» وهي جريدة الدولة الرسمية عام ١٨٢٨، والجريدة العسكرية عام ١٨٤٧ وأخرى للصناعة والتجارة. وتلك تطورات لم يمكن لمصر عهد بها قبل محمد علي، أدت كلها في النهاية إلى تكوين طبقة من الكُتّاب والمثقفين تعاملت مع الأفكار الجديدة وإن بشكل أوسع فيما بعد، وأثرت في نمو الاتجاهات الوطنية وعمقت الإحساس القومي لدى المصريين.

(٦) السياسة الخارجية

تولى محمد علي باشوية مصر في عام ١٨٠٥ كوالٍ عثماني، شأنه في ذلك شأن الولاة الذين كان يرسلهم السلطان إلى مصر لينوبوا عنه في حكمها، وقد ظل محمد علي، طوال حكمه، والياً عثمانياً رغم التطورات التي حدثت في العلاقة بينه وبين السلطان، وهو لا يستطيع، في هذا المركز، أن يُكوِّن لنفسه سياسة خارجية خاصة، وعلى الرغم من هذا فقد استطاع محمد علي أن يرسم لنفسه سياسة خارجية خاصة، وبذل جهده طوال حكمه في العمل على تحقيقها وتوفير أسباب النجاح لها سواء بالضغط السلمي أو العسكري، سواء بجهوده المتصلة في إصلاح البلاد، ورفع مستواها وتوفير القوة العسكرية لها، أو من خلال مساعيه السياسية لدى الدول الأوروبية. وقد دعا محمد علي إلى رسم سياسة خارجية لاسيما أنه كان والياً

في دولة ضعيفة، اشتد ضغط الدول الأوروبية عليها خاصة في القرن الثامن عشر، ووضعت عشرات المشروعات لاقتسام أملاكها.

أدرك محمد علي أن ضعف الدولة العثمانية سوف يعرضه ويعرض مصر معه إلى المصير الذي تنحدر نحوه هذه الدولة المتداعية. وقد سبق توليه احتلال الفرنسيين لمصر ثلاث سنوات، ثم بقاء قوة إنجليزية بها عامين آخرين، وفي أوائل عهده هو تعرضت مصر ثانية للغزو الأوروبي على نحو ما مر بنا، ولم يترك الإنجليز مصر إلا بعد أن وافق سياستهم تركها. لقد وضح إذن لمحمد علي أن انهيار الدولة العثمانية سيجرفه معه، ثم إن ضعفها يضطره إلى تلبية أوامر السلطان لنجدته في الولايات الثائرة عليه، وهكذا استخدم محمد علي الموارد المصرية لإنقاذ سيادة الباب العالي على الجزيرة العربية وكريت والمورة. على أن محمد علي قد بذل جهده هو الآخر ليفيد من ضعف الدولة، فهذا الضعف يتيح الفرصة ليقوي نفسه في داخل الدولة وبموافقة السلطان. ألم تمكنه حروب الجزيرة العربية من بناء أول أسطول نقل له في البحر الأحمر؟ ألم تكن حروب المورة أول ميادين القتال التي نزل إليها جيشه الجديد واشترك فيها أسطوله الذي بناه في دور الصناعة الأوروبية؟ وأكثر من هذا أغراه هذا الضعف بالاتساع خارج الحدود المصرية على نحو ما حدث في الشام.. لقد أدرك محمد علي بثاقب بصره أن مصر لو سلِّم له قيادها، فإن من الممكن أن تكون قاعدة لملك عظيم ومن ثم ربط مصيرها بمصيره، وكان عليه أن يتحمل تبعة طموحاته، في مواجهة مولاه السلطان العثماني، وفي مواجهة الدول الأوروبية المتصارعة والمتربصة.

كان أولى نشاطاته الخارجية حين طلب إليه السلطان، بحق التبعية، التصدي للدولة السعودية في الجزيرة العربية عام ١٨١١ وتأمين الحجاز ورد السعوديين إلى موطنهم الأصلي، فعهد بذلك لابنه طوسون وأناط به قيادة الحملة ثم ما لبث أن تولاها بنفسه، وتم له ما أراد، ثم زاد بأن أرسل لبنه إبراهيم بحملة أخرى للاستيلاء على نجد وقد نجح في دخول عاصمة السعوديين (الدرعية)، وقد أدى ذلك بمحمد

علي إلى أن يحتك بالمناطق ذات الحساسية بالنسبة لإنجلترا، الأمر الذي جعلها تضع حداً لتوسع مصر في الجزيرة العربية.

تلا محمد علي ذلك بحملة على السودان وكانت قد صارت الموئل الأخير للمماليك الفارين، حين رأى في وجودهم على حدوده الجنوبية خطراً، هذا بالإضافة إلى رغبته في دفع الفرقة الألبانية في مغامرة عسكرية تحد من سطوتها ونفوذها، كما كان محمد علي يرغب في تجنيد العناصر السودانية، والحصول على الذهب الذي أشيع أمر وجوده بالسودان، هذا بالإضافة إلى إعادة فتح سبل التجارة مع السودان وتأمين منابع النيل، وقد تم لمحمد علي ذلك فعلاً خلال الفترة ١٨٢٠-١٨٢٢ قاد حملاته خلالها ابناه إسماعيل ثم إبراهيم، ثم صهره الدفتردار، وإذا كان محمد علي قد عمل في الجزيرة العربية والسودان طليقاً من كل قيد لا دخل لحكومة السلطان في خططه، إلا بقدر بذل ألقاب التشريف، ولا دخل أيضاً للسياسة الأوروبية فيه إلا بقدر الانتباه والتنبيه، إذا أن قيام اليونانيين بثورتهم وتحرك جيوش السلطان وأساطيله لمقاومتهم دفع بمحمد علي في معمعة الصراع، فما جيشه في النهاية إلا جزء من جيش السلطان، وقد استنجد به السلطان ليخضع كريت وبلاد اليونان فاستطاع إخضاع كريت، وأعد حملة كبرى لإخضاع الجزر اليونانية، تمكنت من النزول إلى أرض المورة بعد ذلك، ومنها انتقل إلى الأقطار اليونانية الأخرى محرزاً انتصارات واضحة، جعلت الأوروبيين يتهمونه بأنه يعمل على استئصال شأفة الأمة اليونانية المسيحية، ومن ثم تحركوا للعمل وعقدوا مفاوضات انتهت باتفاق سنة ١٨٢٧ بين روسيا وإنجلترا وفرنسا، مؤداه السعي لإقناع الفريقين بوقف القتال ومنح اليونانيين الحكم الذاتي، لكن السلطان رفض التدخل الأوروبي بأي صورة، في الوقت الذي خرجت من يده مسألة إخماد الثورة إلى يد محمد علي صاحب الجيوش والأساطيل، وأدرك الإنجليز أن انسحابه من الميدان سيبطل القتال فوراً فعرضوا باشوية سوريا على ابنه إبراهيم، كما حاولت إنجلترا إقناع محمد علي بضرورة الجلاء على بلاد اليونان وإفهامه أن أوروبا أجمعت على مقاومته، وبالفعل صمم الحلفاء على إرغام أسطوله على الانسحاب بعد أن حطموا معظم

سفنه في «نوارين» عام ١٨٢٧، فلم يبق لمحمد علي سوى الانسحاب وكانت هذه المرحلة تمثل مرحلة انتقالية في سياسة محمد علي التابع للسلطان، إلى محمد علي الطامح للاستقلال، وفهم أن السلطان يسير بالدولة نحو الانهيار وأن عليه واجباً إزاء ذلك، خاصة وقد اكتسب وضعاً خاصاً حين فاوضه قواد الحلفاء رأساً في أمر الجلاء عن المورة.

وعندما شرع محمد علي في إعادة بناء أسطوله فكر في وضع يده على الشام مصدر الأخشاب، وكان أهله متذمرين من الحكم العثماني وأرسلوا إليه يزينون له أمر التوسع في بلادهم، فتذرع محمد علي بحجة إيواء والي عكا للفلاحين الهاربين من مصر، وبعث إبراهيم على رأس حملة قوية للشام أحرزت عدة انتصارات على القوات العثمانية، وكانت أهمها موقعة «قونية» فتنبهت الدول الأوروبية مرة أخرى إلى خطورة الموقف، خاصة وأن السلطان قد وقّع مع روسيا معاهدة صداقة سنة ١٨٣٣ اعتبرتها إنجلترا موجهة ضد سياستها، فتدخلت مع فرنسا لإنهاء الأزمة بين السلطان ومحمد علي وتوصلتا بينهما إلى صلح «كوتاهية» عام ١٩٣٣، الذي قضى بمنح محمد علي الشام وتعيين ابنه إبراهيم والياً على «قطنة»، وخلفت ذلك هدنة مسلحة بين عامي (١٨٣٣، ١٨٣٩) حين استغل السلطان فرصة ثورة الشام ضد الحكم المصري نتيجة سياسة الاحتكار، ودفع بقواته تجاه حلب حيث اشتبكت مع قوات محمد علي في موقعة «نزيب» (١٨٣٩) حيث انتصرت قوات محمد علي، كما استطاع أسر الأسطول العثماني، فتدخلت الدول الأوروبية وعلى رأسها إنجلترا من جديد، وطلبت إلى محمد علي الانسحاب من الشام فرفض، فاشتركت كل من إنجلترا والنمسا وروسيا وبروسيا في توقيع معاهدة لندن في يوليو عام ١٨٤٠، وهي المعاهدة التي ستكون مقدمة لتحديد وضع مصر في إطار الدولة العثمانية، والتي تقوم على مبدأ المحافظة على الدولة العثمانية.

وقد نص مشروع هذه المعاهدة على إعطاء محمد علي ولاية عكا مدى الحياة إلى جانب مصر وملحقاتها في السودان، على أن يحكمها جميعاً باسم السلطان، وقد ساند الفرنسيون محمد علي ووعدوه بالمساعدة فرفض إنذارات الدول له في البداية،

واستعدت النمسا وإنجلترا بقطع بحرية بغرض إجلاء القوات المصرية عن الشام بالقوة، وأصدر السلطان قراراً بخلع محمد علي، وتدخل قائد الأسطول الإنجليزي في البحر المتوسط لمفاوضة محمد علي واستطاع أن يوقع اتفاقاً مع ممثله، مفاده أن تكون مصر وراثية في أسرة محمد علي بشرط إخلائه للشام وإعادة الأسطول العثماني. وعلى هذا الأساس صدرت عام ١٨٤١ الفرمانات السلطانية التي أكدت التسوية النهائية، والتي ورد فيها أن مصر جزء من الدولة العثمانية تسري عليها قوانينها وجيشها يعتبر جزءاً من جيش السلطان (على ألاّ يزيد عن ١٨ ألف جندي)، وتقرر أن يختار والي مصر من أكبر أبنائه على أن يصدر فرمان توليته من السلطان، فتميزت مصر بأن صارت ولاية يتوارثها أبناء أسرة محمد علي.

وضمنت الدول الكبرى بهذه التسوية سلامة الدولة العثمانية، وصارت هذه الدول بذلك وسيطاً بين مصر والدولة العثمانية، متقاضية ثمن ذلك نفوذاً عريضاً في كل من الآستانة والقاهرة واستغلت ذلك في تدعيم مصالحها التجارية، أما من الناحية الداخلية فقد كان للتسوية آثار هامة في تطور مصر الحديثة، فصارت مصر ولاية عثمانية لا تختلف عن غيرها إلا بوراثة الحكم، تطبق عليها معاهدات الدولة ووإليها موظف ممتاز من موظفي الدولة، وجيشها جزء من الجيش العثماني، وعُملتها تُسك باسم السلطان، الذي تدفع له ضريبتها ويُدعى له في مساجدها، هذا ولم يتغير هذا الوضع بشكل جذري إلا عام ١٩١٤ حين أعلنت إنجلترا حمايتها على مصر، ذلك الإعلان الذي تضمن في المقابل إلغاء السيادة العثمانية على مصر.

ثالثاً: النفوذ الأجنبي والحركة الوطنية

خلفاء محمد علي وتزايد النفوذ الأجنبي

شهدت مصر تعاقب خلفاء (محمد علي) على حكمها وهم: عباس الأول (١٨٤٩- ١٨٥٤)، ثم محمد سعيد (١٨٥٤- ١٨٦٣) فالخديو إسماعيل (١٨٦٣- ١٨٧٩)، ثم الخديو توفيق (١٨٧٩- ١٨٩٢) الذي قامت الثورة العرابية في عهده، وقد مر بنا أن معاهدة لندن ١٨٤٠ ختمت جهود محمد علي السياسية، فانصرف لتصفية آثار صراعه على السلطان العثماني والدول الأوروبية، ومن ثم لم تشهد السنوات التالية (١٨٤١- ١٨٤٨) أحداثاً محورية هامة، والواقع أن تاريخ مصر في عهد خلفائه يوضح كيف أن هذا العهد خضع لعوامل أساسية استمدت أصولها من فترة حكم محمد علي، فيما يتعلق بموقفهم من قضايا الإصلاح الداخلي، وعلاقات مصر بالدولة العثمانية والدول الأوروبية، وأهم من ذلك كله الروح الوطنية التي بات لها عظيم الخطر في تشكيل الأحداث.

وقد رأينا كيف أن مصر اتصلت بالحضارة الأوروبية اتصالاً واسعاً، وكان هذا الاتصال الذي تم بإرادتها قد أدى إلى إدخال رؤوس الأموال الأجنبية من مصارف وشركات وديون، مما أفسح المجال للتدخل الأوروبي السافر الذي وصل غايته بالاحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨٢. ومن المعروف أن خلفاء محمد علي لم يكونوا على شاكلته من القوة والوعي بحيث يثبتوا كفاءتهم في حكم البلاد، فدهمتهم الموجة الغربية في الوقت الذي لم يكن أيّ منهم يمتلك الكفاءة اللازمة للمواجهة، وسرعان ما أفلت زمام البلاد من أيديهم، وتأرجحوا بين إبداء مظاهر الميل لكل من فرنسا وبريطانيا والدولة العثمانية.

وقد شهد حكم عباس الأول ولاءً كبيراً للدولة العثمانية، حيث أدخل في روعه أن مصر لا تعدُ أن تكون ولاية من ولاياتها، فابتعد عن أوروبا، ثم ما لبث أن مال إلى بريطانيا، حين رأى أن الدولة العثمانية حاولت الاستفادة من ذلك، بحرمان مصر مما تبقى لها من مظاهر الاستقلال، ومن المعروف أن عباس كان قليل الثقة في جهود محمد علي المتعلقة بالإصلاح الداخلي، لذلك أعرض عنها، وألغى مثلاً

المدارس الابتدائية والتجهيزية، ولم يبق من المدارس المتخصص سوى المهندسخانة والطب، كما ألغيت صحيفة الوقائع المصرية وأهملت حركة التأليف والترجمة، واستبعد أغلب الأساتذة الأجانب، وأنقص الجيش إلى نصف العدد المسموح به في فرمان ١٨٤١، وتوقف العمل في بناء القناطر الخيرية، وأغلقت معظم المصانع المتبقية من عصر محمد علي. وكان الإنجاز المهم في عهده هو إنشاء أول خط حديدي بين القاهرة والإسكندرية عام ١٨٥٢ وقد قيل إنه مات قتيلاً بقصر له في بنها عام ١٨٥٤.

أما عهد محمد سعيد باشا (١٨٥٤- ١٨٦٣) فقد شهد التدخل الأوروبي في مصر، عندما اعتمد على رؤوس الأموال والمشروعات الأوروبية لترقية البلاد، ففتح مصر على مصراعيها للأوروبيين، وبدأ سياسة الاقتراض من بيوت المال الأوروبية، ووقّع عقد امتياز إنشاء قناة السويس عام ١٨٥٤، الذي جاء مجحفاً بحقوق مصر والمصريين، ولم يتم المشروع ويفتتح إلا في عهد الخديو إسماعيل. وربما كانت أهم إنجازات عهده إتمام بناء القناطر الخيرية والخط الحديدي بين الإسكندرية والسويس، وإصدار «اللائحة السعيدية» عام ١٨٥٨ التي وسعت من دائرة امتلاك الفلاحين للأراضي، ومنحت الموظفين الكبار حق تملك الأواسي والأبعاديات، ونظمت مسائل الضرائب عليها، مما كان له أثر كبير في نمو طبقة كبار ملاك الأراضي المصريين التي لعبت دوراً هاماً في تاريخ مصر السياسي والاقتصادي خلال الفترة التالية.

وفي عهد الخديو إسماعيل (١٨٦٣- ١٨٧٩) شهدت مصر ألواناً من النشاط الواسع من ناحية، والانحطاط من ناحية أخرى، فقد ورث دولة مثقلة بالديون مقيدة في سيادتها بالدولة العثمانية وقناصل الدول الأجنبية وشركة قناة السويس. وفي عهده اتصلت مصر بالحضارة الأوروبية أوثق اتصال، وامتدت أملاكها إلى منابع النيل في قلب إفريقيا. كان إسماعيل يريد توسيع استقلال مصر لتنال حكومته حريتها في الإدارة الداخلية، وفي تقرير علاقاتها بالأجانب المقيمين بمصر، وأن تكون لها حرية عقد المعاهدات التجارية والاقتراض من بيوت المال الأجنبية،

وتكوين القوة الحربية الكافية للدفاع عن البلاد، ومد أملاك مصر في إفريقيا، استكمالاً لجهود جده محمد علي.

ولكي يحقق سياسته أقام علاقات طيبة مع استانبول وبذل لها بسخاء، وصار له وكيل فيها، حتى تمكّن من استصدار عدد من الفرمانات بين عامي (١٨٦٦-١٨٧٣) جعلت وراثة الحكم في أكبر أبناء الوالي، ومنح لقب خديو، الذي ارتفع به عن سائر ولاة الدولة، ومنح كذلك حق وضع القوانين وعقد الاتفاقيات مع مندوبي الدول فيما يتعلق بالجمارك والتجارة والإدارة الداخلية، كما أصدر القانون الخاص بالمحاكم المختلطة التي تضم قضاة مصريين وأجانب واعتبر ذلك مرحلة من مراحل الإصلاح القضائي. وشهد عصره توسع مصر في الأقاليم الاستوائية والشرقية من إفريقيا، وحتى عام ١٨٧٥ بلغ النفوذ المصري ساحل البحر الأحمر بكامله، وعمل الحكم المصري على نشر المدنية في هذه الأملاك جميعاً.

وفيما يتصل بالأوضاع الداخلية شهد عهده إصلاحات كبيرة في مجال الري، كان أبرزها حفر ترعتي الإبراهيمية والإسماعيلية، والتوسع في إنشاء السكك الحديدية. كما شهدت القاهرة ألواناً من التطور، في تنظيم المدينة وميادينها وإنشاء الحدائق العامة وإقامة التماثيل ونحو ذلك، وقد أعاد إسماعيل «ديوان المدارس» ووضعت المكاتب الأهلية تحت إشرافه وأنشئت مدرسة للحقوق، وأول مدرسة لتعليم البنات، واتسع نطاق البعثات العلمية إلى أوروبا، وأنشئت دار الكتب والمتحف المصري ودار الآثار والجمعية الجغرافية ودار العلوم، كما تعددت الصحف وتنوعت بين علمية وسياسية واجتماعية، ولأول مرة تعرف مصر الهيئات التمثيلية شبه النيابية، حين تأسس «مجلس شورى النواب» عام ١٨٦٦ الذي يعتبر بداية متواضعة لتاريخ المؤسسات النيابية في مصر الحديثة، كما عرفت مصر في عهده نظام «الوزارة المسئولة» عام ١٨٧٨، كما وضعت لمصر «لائحة أساسية» كأول دستور عرفته، بغية إقامة حياة دستورية سليمة، وإن كان تدخل الدول الأوروبية قد أعاق هذه التطورات جميعاً [٣].

ورغم التطورات السابقة فقد كانت حلقات الأزمة المالية تشتد وتمسك بخناق مصر، وذلك بسبب سياسة الاقتراض التي اتبعها إسماعيل للوفاء بالتزاماته

ومشروعاته في كل المجالات السابقة داخلياً وخارجياً، وكان رجال الأعمال الأجانب يشجعونه على التوسع في الاقتراض، وكان العبء باهظاً والخبرة المالية تعوز القائمين على شئون مصر مع جشع الدائنين، وفشل إسماعيل في محاصرة الأزمة، وقد حاول الاستناد إلى الحركة الوطنية ودفعها لمقاومة الضغط الأجنبي المتزايد، ونتج عن ذلك تدخل الدول الأوروبية وخلعه وتولية ابنه توفيق الذي وعي الدرس، وقد شهد عصره اشتداد الصراع على مصر بين بريطانيا وفرنسا من ناحية، وبينهما وبين الحركة الوطنية المصرية التي بلغت قمة تضجها في «الثورة العرابية» من ناحية أخرى، وقد استطاعت بريطانيا حسم الصراع لصالحها، واحتلت مصر عام ١٨٨٢ بعد أن أجهضت الثورة المصرية وقضت عليها.

الحركة الوطنية والثورة العرابية

أما عن نشأة وتطور الحركة الوطنية فيلاحظ أنها بدأت كرد فعل لتغلغل النفوذ الأجنبي في مصر مالياً واقتصادياً وسياسياً، ولإزدياد سيطرة العناصر التركية والشركسية في الإدارة والجيش وشئون الحياة العامة خلال عصر إسماعيل، وقد برز لهذه الحركة جناحان أحدهما مدني يضم المثقفين والموظفين والأعيان وملاك الأراضي ومشايخ وعُمد البلاد، والآخر عسكري يتألف من ضباط الجيش وجنوده ممن يكرهون العناصر التركية والشركسية، التي حظيت بالرتب الكبيرة والمناصب، وكانت بذور فكرة القومية بمعناها الحديث قد وضعت في عصر محمد علي من خلال تمصير الجيش، والتعليم الوطني الحديث، وتمصير الإدارة، وخلق طبقة من ملاك الأراضي المصريين. ثم تنامى الشعور الوطني بفضل الوعي الحديث الذي نتج عن البعثات العلمية واستقدام الأوروبيين وحركة الترجمة الواسعة، وجاء فك رموز اللغة الهيروغليفية ليكتب تاريخ وطني جديد لمصر، كل هذا وذاك أوجد شعوراً جديداً متنامياً لدى المصريين، عبّر عن نفسه، مع تزايد التدخل الأجنبي وضغوطه على شئون البلاد، ومع استحكام الأزمة المالية وفشل محاولات حلها، وضغط السلطة القائمة وأوتوقراطيتها، كل هذا أوجد روح المقاومة الوطنية التي عبّرت عن نفسها بشعار «مصر للمصريين»، يغذي هذه الروح نمو المعارضة في مجلس شورى النواب، وعلى صفحات الجرائد الوطنية.

لقد عبّر الجناح المدني من الحركة الوطنية عن نفسه بتأسيس «الحزب الوطني الأهلي» الذي كانت تنطق باسمه صحيفتا «مصر» و«التجارة»، وقد برز دوره السياسي بشكل عملي عام ١٨٧٨ عندما نشر مبادئه في صحيفة التيمس البريطانية، وكان قد استقاها من الأفغاني وأحمد عرابي وسامي البارودي، والشيخ محمد عبده وسعد زغلول. وكانت حركة الصحافة قد نشطت في هذه الفترة بشكل كبير فأنشئت صحف جديدة مثل الوطن ومصر والمحروسة والتنكيت والتبكيت، لتساهم جميعها في تنمية الوعي والمشاعر الوطنية، كما لعب جمال الدين الأفغاني دوره في تغذيتها بأفكار الثورة، واستكتاب الشباب الوطني المثقف فيها وإيحائه للكثير منهم بالأفكار، مما أوجد مدرسة وطنية وفرت الزعامة الفكرية المطلوبة التي لقيت تأييداً من الخديو إسماعيل، بعد ازدياد الضغوط الأجنبية عليه. فجعل يمد يده للقوى الوطنية ويوسع مجالات التعبير، وقد ضم الحزب الوطني إلى جانب العناصر الوطنية السابقة، صحفيين وضباط وعلماء وباشوات، وبعض أعضاء مجلس الشورى، بل وولي العهد نفسه (محمد توفيق باشا) قبل أن يُخلع والده.

أما الجناح العسكري فقد عبّر عن نفسه بتأسيس جمعية سرية هي «جمعية مصر الفتاة» التي انضم إليها أحمد عرابي، وعلي فهمي وعبد العال حلمي وغيرهم، وكان هدفها التخلص من الطبقة التركية والشركسية داخل الجيش، وفتح باب الترقي أمام المصريين، والقضاء على حكومة إسماعيل، إن لم يكن عزله، وكانت صحيفة «أبو نظارة» هي الناطقة بلسان الجمعية، وقد اتصل زعماء الحزب الوطني بهم لتوحيد الصفوف والتشاور، بينما كانت وزارة «نوبار باشا» تشتط في جمع الضرائب، وفي تسريح الضباط، وإيقاف مرتبات الموظفين وتطرد الكثيرين منهم من الخدمة، فعمّ السخط على الوزارة واشتد تذمر الناس، وتعاطف معهم الخديو الذي كان ناقماً على هذه الوزارة لأنها قيدت سلطته، وزاد من تفاقم الأمور أن الوزارة سرّحت نحو ألفي ضابط عام ١٨٧٩ دون أن تدفع متأخراتهم، وطلبت أن يتجمعوا في القاهرة لتسليم أسلحتهم، فكانت فرصة هامة لتجمعهم في القاهرة، فقاموا «بمظاهرة قصر النيل» المشهورة في فبراير ١٨٧٩، وانضم إليهم عدد من أعضاء مجلس الشورى، وأهان المتظاهرون نوبار باشا ومجلس وزرائه. وكانت هذه المظاهرة أول عصيان

عسكري من نوعه، كما كانت أول تآزر حقيقي بين جناحي الحركة الوطنية، المدني والعسكري، ونتج عنها إقصاء الوزارة لعجزها عن صيانة الأمن والنظام.

والمعروف أن أحمد عرابي اتهم بتدبير المظاهرة، وكان في «رشيد» وقتها، وحكم عليه هو واثنين من زملائه بالتوبيخ وأبعدوا عن آلياتهم، وأسندت الوزارة إلى ولي العهد الأمير محمد توفيق، وكان بها عضوان أوروبيان أحدهما إنجليزي والآخر فرنسي، منحا حق الاعتراض على قرارات المجلس مما سلبه أهم اختصاصاته، فتضامن مع الصحافة الوطنية في مقاومة التدخل الأجنبي، وتوالت مطالب الحركة الوطنية، وكان أهمها جعل الوزارة مسئولة أمام مجلس النواب، وإبعاد أمور الديون والضرائب عن أيدي الأجانب، كما قدم الوطنيون «لائحة وطنية» إلى إسماعيل، طالبوه فيها بتشكيل وزارة وطنية تُقرّ مبدأ المسئولية الوزارية، وتقدم مشروعاً لتسوية ديون مصر. وبالفعل اتخذ إسماعيل من ذلك كله ذريعة لإقالة الوزارة، وتكليف محمد شريف باشا بتشكيل وزارة مصرية خالصة، تكون مهمتها وضع مشروع دستور، وبالفعل استجاب شريف وقدم للخديو مشروعاً يتضمن النص على مبدأ الفصل بين السلطات، ومنح مجلس النواب حق التشريع والإشراف على شئون البلاد، وقد أثار ذلك بريطانيا وفرنسا فتدخلتا لدى السلطان لعزل الخديو، قبل أين تتم مناقشة مشروع الدستور، وتم عزل الخديو فعلاً في يونيو ١٨٧٩.

بدأ الخديو توفيق حكمه بحل مجلس النواب، فاستقال شريف باشا، وبدأت بريطانيا وفرنسا في الضغط على الخديو لتثبيت أقدامها في مصر، وتوفيق بات مدركاً كيف استطاعتا خلع والده، ووعي ضرورة الابتعاد عن الحركة الوطنية، إن لم يقاومها، وكان بطبيعته يحتقر الحكم الدستوري، بينما كان الدستور من أكبر مطالب الحركة الوطنية.. وتولى الخديو تشكيل الوزارة بنفسه، وأصدر مرسوماً بإعادة المراقبة الإنجليزية والفرنسية على مالية مصر، وتعدت الرقابة ذلك إلى مراقبة سياسية، وكأنما منحت الدولتان حق التدخل السياسي في شئون مصر، وحكمت الوزارة مصر حكماً استبدادياً أوتوقراطياً معتمدة على الحماية الأجنبية.

وعندما تولى رياض باشا تأليف وزارة جديدة، راحت تتكل بالحركة الوطنية وصادرت الصحف، وتعاملت مع زعماء الحركة بالاعتقال والنفي، واتخذت إجراءات أحنقت كبار ملاك الأراضي، الذين كانوا قد نالوا امتيازات واسعة في المرحلة السابقة، وألقيت أعباء مالية على كواهلهم، فاتسعت بذلك دائرة التذمر والسخط العام وبات الطريق أمام الثورة أكثر تمهيداً، ونتيجة التضييق على النشاط السلمي للحركة الوطنية، ازداد نشاط العسكريين والتف الجنود حول زعمائهم، مما كان بداية للنشاط المكثف من قبل الضباط الوطنيين الذين التفوا حول أحمد عرابي، وكانت بداية الثورة التي ادعت المصادر الأوروبية أنها مجرد «عصيان عسكري» للتقليل من شأنها ومضمونها، بينما كانت ثورة وطنية عامة، انصهرت في بوتقتها كافة الفئات الاجتماعية المتذمرة من الضغط الأجنبي، وتدخله في شئون البلاد، فاجتمع على صعيدها كبار الملاك والمثقفين والموظفين، والضباط والجنود الذين أهملت ترقياتهم وفصلوا بالجملة، وامتهنوا في أعمال لا صلة بينها وبين العسكرية بسبب ناظر الحربية الشركسي عثمان رفقي باشا، الذي خص أبناء طائفته بالرتب والترقيات دون الضباط المصريين «الفلاحين».

وتبلورت مطالب الحركة الوطنية في إيقاف التدخل الأجنبي، وإقامة حياة نيابية دستورية حقيقية، خاصة وأن الحياة البرلمانية بات أمرها شورياً وشكلياً، كما أن مجلس شورى النواب الذي تأسس في عهد إسماعيل عام ١٨٦٦ تعطلت جلساته منذ ١٨٧٩.. وتوالت الاجتماعات السرية بين قادة الحركة الوطنية وزعمائها، لاتخاذ الترتيبات اللازمة لمقاومة الخديو ورئيس وزرائه والحصول على حقوق الأمة، وقد فوضوا أمر رئاستهم إلى أحمد عرابي، وأقسموا له يمين الطاعة والولاء، فوثق عرابي صلاته بزعماء الحزب الوطني والنواب والأعيان وعلماء الأزهر، الذين خولوه جميعاً التحدث باسم الأمة.

وعندما ازداد التفاف الناس حول عرابي، تقدم وزميلاه عبد العال حلمي وعلي فهمي في منتصف يناير عام ١٨٨١ لمقابلة رئيس الوزراء، وقدموا إليه عريضة طلبوا فيها عزل ناظر الحربية وتعيين وطني بدلاً منه، وإصلاح نظام الترقيات في

الجيش، غير أن الخديو أمر باعتقال الضباط الثلاثة، فالتف الضباط حول محمد عبيد الذي تقدم بهم إلى «ثكنات قصر النيل» وحطم أبوابها وأطلق سراح المعتقلين بالقوة، وتوجه الجميع إلى الخديو وجددوا مطالبهم فاستجاب على مضض، وعين أحد الضباط الوطنيين وهو محمود سامي البارودي ناظراً للحربية، ومع ازدياد شعبية عرابي الذي صار موضع إعجاب الأمة، وكذلك ازدياد تدخل الجيش في السياسة، لجأ الخديو إلى عزل البارودي من النظارة.

وكان رد الفعل الوطني اتفاق الزعماء الوطنيين على القيام بمظاهرة ٩ سبتمبر ١٨٨١ الشهيرة، التي تقدم فيها عرابي على رأس الجيش إلى ساحة عابدين في ذلك اليوم المشهود في تاريخ مصر، حيث قدم للخديو مطالب الأمة والجيش، والتي تمثلت في إسقاط حكومة رياض باشا المستبدة، وتشكيل مجلس نواب على النسق الأوروبي، وزيادة عدد الجيش حتى العدد المحدد في فرمانات عام ١٨٤١، ورضخ الخديو أمام هذا الحشد الهائل المتجمع خلف زعيمه، فأقال رياض باشا ووعد بالاستجابة للمطالب الأخرى، وكلف محمد شريف باشا بتأليف وزارة جديدة دخلها البارودي ناظراً للحربية مرة أخرى، وصدرت التعليمات بإجراء انتخابات ودعوة مجلس النواب للانعقاد في ٢٤ ديسمبر ١٨٨١.

وعكف شريف باشا على إعداد لائحة دستور يتضمن مبدأ المسئولية الوزارية، وحق مراقبة الحكومة، وحق مجلس النواب في إقرار القوانين والضرائب، غير أن شريف فوجئ بالاعتراض على مسألة أن يتضمن هذا الدستور حق المجلس في مناقشة الميزانية أو إقرارها، بحجة المحافظة على التزامات مصر المالية قِبَل دائنيها.

وقد حدثت أزمة بهذا الشأن استغلتها بريطانيا، فاتفقت مع فرنسا على إرسال مذكرة مشتركة في يناير ١٨٨٢ تضمنت تحذيراً للأطراف المعنية، وألمحت إلى الصعوبات الداخلية التي تعترض الخديو، كالجيش والنواب والحركة الوطنية، والخارجية كالسلطان.. المهم أن تقديم هذه المذكرة جاء نقطة تحول في تاريخ الثورة، فقد اتضح للوطنيين أنهم ليسوا أحراراً في بلادهم، ذلك أنهم لم يفعلوا ما يستعدي الدولتين، وفهمت مصر المذكرة على أنها مقدمة للتدخل، فظهر العسكريون

من جديد، واعتبروا المذكرة موجهة إليهم، وقرروا الاحتجاج ورفضها لدى السلطان. وقد زاد من حنقهم أن الدولتين وعدتا الخديو بالتدخل المسلح إذا لزم الأمر، وأنه شكرهما على ما أبدياه من عطف نحوه، فازداد سخط الشعب على الخديو المتواطئ مع النفوذ الأجنبي، وتطلع الشعب إلى الجيش مرة أخرى.

وفي يناير ١٨٨٢ نوقش مشروع الميزانية وأصر النواب على تعديلها، وطالبوا بسلطات أكبر كإعطاء المجلس حق إقرار نصف الميزانية، وكان موقف رئيس الوزراء ضعيفاً، فسيطر التيار الوطني على المجلس برمته وضغط على الخديو لإسقاط الوزارة، واستجاب فتألفت وزارة برئاسة البارودي، وجاء بها عرابي ناظراً للحربية، وفي ٧ فبراير صدر «دستور الثورة» متضمناً تعديلات الوطنيين كاملة، وكان الشيخ محمد عبده وعبد الله نديم وغيرهما من زعماء الحزب الوطني قد شاركوا في صياغتها وفي إقناع أعيان المجلس بها.. وعندما طهّر الثوار الجيش بطرد ثلثمائة من الأتراك والشراكسة، تآمر هؤلاء مع القوى المعادية للثورة لتصفيتها واغتيال زعمائها، فانكشفت مؤامرتهم وحكم على أربعين منهم بتجريدهم من الرتب العسكرية ونفيهم (وكان منهم عثمان رفقي)، فاستغل الخديو والقنصل الإنجليزي الفرصة للتمهيد لعمل عسكري، واتهم الخديو الوزارة بتدبير المسألة كلها، وتعقد الموقف، فصمم الوزراء على المقاومة وليحدث ما يحدث، ودعوا مجلس شورى النواب للاجتماع واتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على سلامة البلاد، وأعلن عرابي أن الوقت قد حان للتخلص من أسرة محمد علي!

وقامت بريطانيا وفرنسا بمظاهرة بحرية للضغط على عرابي في ٢٠ مايو ١٨٨٢، وقدمت الدولتان مذكرة مشتركة جديدة تطالب بإقالة البارودي وإبعاد عرابي خارج مصر، وعلي فهمي وعبد العال حلمي خارج الجيش، فقوبلت المظاهرة والمذكرة باحتجاج شعبي، فقدمت الوزارة استقالتها محتجة على قبول الخديو للمذكرة.. ووسط هذا القلق سرت شائعات بأن العرابيين يهددون الخديو والأجانب، كما حدثت مذبحة بالإسكندرية راح ضحيتها بعض الأجانب في ١١ يونيو ١٨٨٢، مما عجّل بتدخل الأسطول البريطاني، الذي تقدم لضرب طوابي الإسكندرية في ١١ يوليو، ودارت معركة غير متكافئة استبسل فيها المصريون،

واستطاعت القوات البريطانية احتلال المدينة بينما انسحب الجيش المصري ليقيم تحصينات جديدة عند كفر الدوار وليستعد عرابي لجولة جديدة، غير أن الخديو أعلن عزله من قيادة الجيش واتهمه بالخيانة وأكد حُسن نية الإنجليز، وأمام ضغط الإنجليز على السلطان، وافق على إصدار إعلان بعصيان عرابي، الذي كان قد أرسل منشوراً إلى الأقاليم أعلن فيه خيانة الخديو وانضمامه إلى الإنجليز، ومن ثم لم يعد هناك محلّ لطاعته، وطلب أعداداً كبيرة من المتطوعين الذين هرعوا للعمل تحت قيادته.

وانتقل القتال إلى الجبهة الشرقية حين اتضحت نية الإنجليز غزو مصر عن طريق السويس، فتدفق الجنود والمتطوعين وآلات القتال والمؤن والأغذية على الجيش المصري، ولكن ذلك كله لم يُغن شيئاً أمام هجمات الإنجليز، الذين تساقطت أمامهم الحصون، كما أثر في مقاومة الثوار عدم وفاء دليسبس بوعده لهم بمنع اجتياز الإنجليز للقناة، فضلاً عن أن نار الفتنة والدسيسة أكلت الكثير من قوة الثوار.. وفي ١٣ سبتمبر ١٨٨٢ وقعت المعركة الفاصلة في التل الكبير، وكان منشور السلطان بعصيان عرابي قد أصابه في الصميم، وبعد مقاومة عنيفة من قادة الجيش واستشهاد الكثيرين منهم استسلم عرابي، ليدخل جيش الاحتلال القاهرة منتصراً، ومعه القنصل الإنجليزي، وعاد الخديو إلى القاهرة شاكراً للإنجليز صنوعهم، وبدأت عمليات تصفية الثورة بالمحاكمات والنفي والتشريد والفصل من الخدمة.. وكان الدرس المستفاد أن الثورة هزمت نتيجة تصدع الجبهة الداخلية، كما أن عرابي لم يستطع تجنيد قوى الشعب خلفه تجنيداً كافياً ومنظماً، كما لم يطهر الجيش من عناصر الخيانة والضعف، كذلك فإن عدم إتقان العرابيين لفن الثورة، قد وَسَم تحركاتهم بتلقائية أضرت بهم، فضلاً عن تقديرهم الخاطئ لحجم وقوة عدوهم، مما أدى إلى التعجيل بهزيمتهم أمام عدو قوي مسلح بأحدث طراز[٤]. المهم أنه بهزيمة الثورة، واحتلال الإنجليز لمصر عام ١٨٨٢ بدأت صفحة جديدة من تاريخها، وهي صفحة عهد الاحتلال البريطاني، الذي دام حتى عام ١٩١٤، حين

غيرت بريطانيا شكل الاحتلال بفرض الحماية على مصـــر فـــي مطلـــع الحـــرب العظمى الأولى.

رابعاً: تطور أوضاع السودان والثورة المهدية

(١٨٢٠ – ١٨٩٩)

السودان في عهد محمد علي وخلفائه

منذ بداية التاريخ الحديث لم يكن في بلاد السودان إلا مجموعة من السلطنات والممالك الإسلامية، التي استمرت قائمة حتى أوائل القرن التاسع عشر، وكانت أهمها سلطنة الفونج في سنار وسلطنة الفور في دارفور، ومملكة تقلى في شمال النوبة، كما تأسست مملكة في دارفور في أواسط القرن السابع عشر، وكانت سلطنة الفونج أقواها جميعاً، لذلك حاولت خلق إدارة موحدة في السودان، لكنها عجزت عن ذلك، كما تفجر الصراع بينها وبين سلطنة الفور، مما أضعفهما معاً، ولم يأت القرن التاسع عشر، إلا وكانت سلطنة الفونج قد بلغت درجة كبيرة من الإعياء بعد أن تحولت إلى مسرح لحروب قبلية مزقتها، وانعكست هذه الأوضاع على مجمل بلاد السودان، فعمتها الفوضى والاضطرابات في ظل دويلات منقسمة ومتحاربة، وغافلة عن الأطماع الأوروبية المحدقة بها.. وكانت الدولة العثمانية بدورها، عندما بسطت سيادتها على الحجاز والساحل الشرقي للبحر الأحمر، تطمع في بسط سلطتها على الساحل السوداني للبحر، المقابل للحجاز، خاصة بعد أن ضمت سواكن، وأبقت قوة عسكرية لها في النوبة منذ عام ١٥٢٠، كما هربت إلى السودان فلول المماليك، إثر حملة إبادتهم، محاولين إقامة سلطنة لهم في دنقلة.

وكان والي مصر محمد علي باشا يحلم بدولة كبرى قاعدتها مصر، ولذلك بدأ يستطلع أحوال السودان، بعد أن تجمعت لديه أسباب ضمه، ومن بين هذه الأسباب مطالبة أهل السودان أنفسهم بإنشاء حكومة قوية على يد مصر، تقضي على الفوضى وتحمل الأمن والرخاء، ومنها رغبة الباشا في اكتشاف منابع النيل وذلك لتأمين وصول مياهه إلى مصر، وكذلك رغبته في تزويد جيشه بالعناصر السودانية، فضلاً عن اكتشاف واستخراج الذهب الذي أشيع أمر توافره هناك، وإن كان هناك من يضيف إلى تلك الأسباب إتجاه محمد علي إلى تعقب المماليك، الذين

رأى في وجودهم على حدوده خطراً كبيراً، ويمكن أن نضيف إلى ذلك أسباباً اقتصادية تتعلق بما يمكن أن يستفيده من إمكانيات السودان وموارده، فضلاً عن أن ضم السودان سيحقق عمقاً استراتيجياً لمصر من ناحية الجنوب، ويوسع من حدود دولته.

أرسل محمد علي حملاته إلى السودان، حيث استغرقت عمليات الفتح والضم نحو ثلاث سنوات (٢٠- ١٨٢٢) بعد أن استأذن السلطان العثماني، الذي فتحت باسمه، وصارت مع مصر ولاية واحدة أو باشوية واحدة تحت السيادة العثمانية، ومن المعروف أن جيوش محمد علي التي قاد حملاتها ابنه إسماعيل، وصهره الدفتردار، ثم ابنه إبراهيم، لقيت عمليات مقاومة لكنها استطاعت القضاء عليها، وبانتهاء الضم بدأ ما يُعرف تاريخياً بوحدة وادي النيل السياسية، وتقررت حقوق السيادة على ذلك الوادي لمصر، فصار تعيين حكام السودان يأتي من جانب حاكم مصر، واستمر وادي النيل دولة واحدة سواء في عهدي الباشوية والخديوية وكذلك في العهد الملكي، حتى انفصلت عرى الوحدة واستقل السودان في بداية يناير عام ١٩٥٦.

وبشكل عام تمكن محمد علي من أن يقيم في السودان حكومة موحدة، وخلق من إمارات وقبائل متفرقة وطناً إسلامياً جديداً وهيأ له مستقبلاً ووجوداً وربطه بمصر وبالعالم العربي والإسلامي، وكفل له الأمن والاستقرار ونجح في نشر العمران وتحسين وسائل الري وتطوير الزراعة، وإلغاء الكثير من مظاهر تجارة الرقيق، كما وضع سياسة للتعليم وتنظيماً للقضاء، فضلاً عن إتباعه سياسة، ساهم بموجبها السودانيون في حكم بلادهم. وبشكل عام عرف السودان في عهده حكومة مركزية موحدة، بسطت سلطتها وقانونها على معظم أراضي السودان، فوضع بذلك الأساس الأول لتوحيد السودان قومياً، بعد أن قوّض الممالك المتناحرة وقضى على الحروب الأهلية والقبلية.. ورغم ذلك لم تسلم تجربة محمد علي من النقد، من زاوية أن الحكم كان فردياً «أوتوقراطياً» وعسكرياً، فضلاً عن أن كثيراً من حكام السودان أرهقوا الناس بالضرائب، كما تدنت خبرة بعضهم في شئون الإدارة، ورفع البعض

الآخر في مهاوي الفساد والرشوة، مما أدى إلى تفجر حركات تمـرد وعصـيان، تسببت في تعثر الكثير من مشروعات الإصلاح.

ورغم أن معاهدة لندن عام ١٨٤٠ أقرّت علاقة السودان بمصر، وأبقتهما كياناً واحداً، إلا أن هذه المعاهدة كانت لها آثارها السيئة على كليهما، حين مكنت للنفـوذ الأجنبي في كل منهما. وسوف تتأثر فترة حكم خلفاء محمد علي، منذ عام ١٨٤٩، وحتى قيام الثورة المهدية عام ١٨٨١، بما أحدثته هذه المعاهدة من آثار، ولقد سعى هؤلاء الخلفاء إلى إقامة حكومة ثابتة في الخرطوم، تذود عن السودان وتحقق الأمن والاستقرار، وتسعى لتعليم أبنائه وإنعاش اقتصاده، ودعم الحكم الـذاتي، غيـر أن معاهدة لندن في المقابل، فرضت على مصر والسودان نوعاً من الوصاية الدوليـة، كان من أسوأ نتائجها تغلغل النفوذ القنصلي والامتيازات الأجنبية، خاصـة خـلال عهد محمد سعيد باشا (٥٤- ١٨٦٣) وكانت النتائج في السودان واضحة، فتـدفق تجار العاج لنهب البلاد، ومارسوا تجارة الرقيق وراء هذه التجارة خفية، واستطاع تجار الرقيق في النهاية اغتصاب السلطة تدريجياً من يد حكومة الخرطوم، واتهـم الحكم المصري باستغلال موارد السودان، واتخاذه منفى للمغضوب علـيهم، بـل اتهمت الباشوية بأنها أرادت التخلي عن السودان والتفريط في وحدة وادي النيل عام ١٨٥٧ بعدما هالها سوء أحوال السودان.

ولما كان النظام الإداري مركزياً، فإن كفاءته صارت مرهونة بمقدرة وكفـاءة حكام السودان من الحكمدارية، الذين أنيط بهم تنفيذ قرارات الباشا في عهدي عباس وسعيد، وقد وجه الكثير من النقد لبعض هؤلاء، مما أدى إلى عزل بعضهم، ومـع ذلك فإن الكثيرين منهم تميزوا بالمقدرة وحُسن تصريف الأمور، وبشكل عام تمكنوا من حماية وحدة السودان وتدعيم سلطة الحكومة ونشر الأمن. وفي عهودهم تأسست أول مدرسة نظامية حكومية (١٨٥٣) كما أقيمت أول مطبعة، واسـتمرت سياسـة «السودنة» وتدريب السودانيين على الحكم الذاتي، كما شهد السودان ألواناً أخـرى من الإصلاحات منها إعادة تنظيم الضرائب وتعبيد الطرق وتأمينها، وربط السودان بمصر بالبريد وإلغاء الجمارك بينهما، وجرت محاولات لمنع تجارة الرقيق بعد أن أصدر سعيد باشا أمراً بتحريمها وأغلق سوقها الرئيسي فـي الخرطـوم وطـارد

التجار، إلا أن تدخل قناصل الدول الأوروبية، وتآمر الكثيرين من رجال الإدارة المحلية، حال دون نجاح هذه الإجراءات، بل لقد أصبحت سلطة الباشوية على أجزاء كثيرة من السودان شبه منعدمة.

لذلك وقع على كاهل الخديو إسماعيل (٦٣- ١٨٧٩) عبء مواجهة هذه المشاكل والحفاظ على وحدة وادي النيل، فاستمر في تعيين المديرين والمعاونين من العناصر السودانية، وإتباع سياسة إصلاحية، توسع بموجبها في إنشاء المدارس وكذلك التعليم الديني، وبدأت عملية مد الخطوط الحديدية بين وادي حلفا والخرطوم...الخ، والأهم من ذلك أنه اتبع سياسة جده محمد علي، لاستكمال وحدة وادي النيل بضم الأقاليم الخارجة عن نطاقها، في منابع النيل الاستوائية وسواحل البحر الأحمر ومنطقة دارفور، فأرسل حملات عسكرية إلى الجنوب وصلت بحدود البلاد إلى خط الاستواء وأسست مديرية هناك، كما توسع في الشرق فضم «هرر وزيلع وبربرة» أيضاً، وصار ساحل البحر الأحمر الإفريقي حتى باب المندب تابعاً للسيادة المصرية، كما ضم دارفور في الغرب منذ عام ١٨٧٤.

وعموماً نتج عن كل ذلك أن أصبح لمصر إمبراطورية ضخمة في إفريقيا، ساهمت في فتح قلب القارة المجهولة للاكتشافات العلمية والجغرافية، فانطلق الرحّالة والمستكشفين ورجال الحكومة المصرية لاكتشاف منابع النيل وفروعه، غير أن هذه الإمبراطورية أثقلت كاهل الخزانة المصرية، وجعلت مصر تتصادم مع مناطق النفوذ البريطاني، وبدأت المتاعب بحركات عصيان داخلية وحروب مع الحبشة، وضغوط بريطانية على الخديو لمحاربة تجارة الرقيق، حتى اضطر هذا إلى اتخاذ إجراءات عنيفة ومندفعة، ضيقت على التجارة العادية المشروعة أيضاً، وأثارت سخطاً مهد للثورة المهدية، فكان لسياسته التي اعتمدت على المصادرة والقسوة، واحتكار تجارة العاج لحساب الحكومة، واستبدال العناصر الأوروبية برجال الإدارة المصريين والسودانيين، بعد تعيين إنجليزي (غوردن) حاكماً عاماً على السودان، كل ذلك أدى إلى هروب الكثير من التجار إلى أطراف البلاد، ليشعلوا فيها الثورات، بينما كان وضع الخديو نفسه في مصر يتدهور، حتى لقد

تدخلت الدول الأوروبية لخلعه كما هو معروف عام ١٨٧٩، مما سيكون له آثاره على أوضاع السودان بطبيعة الحال.

الثورة المهدية

لقد برزت عيوب الإدارة المصرية للسودان بشكل واضح خلال أواخر عهد إسماعيل، حين جعلت الفتوحات المصرية الجديدة مهمة الحكم أكثر تعقيداً وخطورة، خاصة مع عدم كفاءة رجال الإدارة، وضعف الحكومة سواء في القاهرة أو الخرطوم، بسبب تزايد تدخل الأوروبيين، مما خلق مناخاً معادياً للإدارة المصرية بالسودان. وجاءت محاولات القضاء على الرقيق وتجارته بأسلوب عنيف وسريع في مجتمع يتغلغل الرق في كيانه واقتصاده وبيوته، بدلاً من التضييق والإلغاء التدريجي، لتزيد من الفئات الساخطة خاصة من جانب الطبقتين العليا والوسطى، اللتين ينتمي إليهما الجلابون والنخاسون، والذين حركوا الثورات ضد الإدارة المصرية في بحر الغزال ودارفور وكردفان بين عامي ١٨٧٩ و١٨٨٠، وكان نظام الضرائب وفداحتها وعدم مراعاتها للتغيرات التي تطرأ على مقدرة الطبقات الاجتماعية، فضلاً عن المساوئ التي اقترنت بأساليب تحصيلها، قد أضاف أسباباً جديدة للثورة.

وكان تدفق الأجانب على مصر والسودان على نحو كبير، في شكل كتائب من المغامرين والمبشرين والتجار والمستكشفين ليعيثوا فساداً في كل نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية، ويمارسوا تجارة العاج والرقيق والأسلحة على نطاق واسع، وليقوم المبشرون بنشاط ملحوظ في المناطق التي لم يصل الإسلام إليها، فشكل ذلك كله سبباً مهماً من أسباب الثورة. ويضاف إلى كل ما سبق تزايد استخدام العناصر الأوروبية في وظائف الإدارة بالسودان، ممن كان ولاؤهم لمصالحهم ولأوطانهم، فضلاً عن ارتفاع أجورهم، مما أثقل الخزينة وحجب العناصر الوطنية، وكان مسلك هؤلاء الأوروبيين، الذي رأى فيه السودانيون تدميراً لاقتصادهم وهدماً لدينهم، سبباً آخر في أسباب الثورة عليهم وعلى الحكومة التي استقدمتهم.

لقد باتت الظروف مهيأة للقيام بثورة على هذه الأوضاع، وما كان الأمر يحتاج إلا لزعيم أكثر قدرة من أسلافه، يستطيع تحريك الناس وتحويل أسباب التذمر والسخط إلى ثورة جامحة، وقد وجد السودانيون ذلك في شخص مصلح ديني، ما لبث أن تحول من فقيه زاهد إلى زعيم سياسي، فآمنوا بأنه المُخلِّص وأنه «المهدي المنتظر» القادر على إذكاء الشعور الديني وتأليب الأهالي على حكومة وجبت الثورة عليها، وصار يكفي لظهوره على مسرح الأحداث، حتى يجد السودانيون فيه الزعامة المطلوبة، التي تستطيع أن تجمع تحت لوائها كافة العناصر الساخطة والغاضبة، من تجار الرقيق إلى سواد الأهلين، لطرد الحكم المصري من السودان ولتخليصه من كل الأوروبيين.

ظهر السيد محمد أحمد «المهدي» كداعية ومصلح ديني سلفي، يدعو الناس إلى العودة إلى أصول الدين الإسلامي وتشريعاته في عصوره الزاهرة وعصر الاجتهاد الأول، قبل ظهور الخلاف بين الأئمة وظهور المذاهب والفرق، ودعا إلى فتح باب الاجتهاد واستنباط الأحكام والشرائع من القرآن والسُنّة، ودعا كذلك إلى التوحيد، والقضاء على كل مظاهر الشرك، وكان في ذلك يسير في نفس الخط الإصلاحي الذي ارتاده الشيخ محمد عبد الوهاب في الجزيرة العربية. ورغم أن الدعوة الجديدة كانت تستنكر الطرق الصوفية، إلا أنها اتسمت بطابع صوفي خاص، ميز أنصارها الذين ألفوا حياة الزهد والتقشف والبساطة، مما ساعد على انضمام الناس إليها، كما نادت بمقاومة فساد المجتمع والبدع التي استشرت فيه ورأت أنه قد استبيحت فيه محارم الإسلام وشرائعه، وقد دعت إلى إقامة حكومة إسلامية على أسس سلفية محضة، في تنظيماتها ومؤسساتها، وقد تطرف أنصاره وكفّروا من يكفر بالإمام، ومن ثم أباحوا دمه وماله، كما سعت الدعوة إلى نشر فكرها وبرنامجها الإصلاحي في أنحاء العالم الإسلامي، من خلال كُتب زعيمها إلى كافة السلاطين والحكام المسلمين، كما دعت غير المسلمين إلى اعتناق الدعوة وأفكارها.

والواقع أنه كان لصاحب الدعوة قوة نفسية وميزات شخصية مما يتصف به أصحاب الدعوات المؤثرة في التاريخ، وقد ولد في جنوب دنقلة عام ١٨٤٤ وأتقن العلوم الدينية في كل من بربر والخرطوم، وأنشأ في الأخيرة مدرسة له، وبعد أن

صار فقيهاً مرموقاً، له أنصار ومريدون، انتقل إلى جزيرة «أبا» للانقطاع للعبادة ونشر أفكار دعوته، التي ما لبثت أن لقيت تأييداً جارفاً، من خلال إضفائها طابعاً بسيطاً على الحياة الاجتماعية، وترويض الناس على حياة الزهد ومغالبة الشهوات، والأهم من ذلك أن الدعوة وجدت مناخاً سياسياً مواتياً، أفرخت فيه أفكارها، وأحرزت انتصاراتها.

وفي عام ١٨٨١ أعلن السيد محمد أحمد لأنصاره أنه «المهدي المنتظر» المكلف من الله سبحانه وتعالى بتأسيس دولة إسلامية كبرى عاصمتها مكة، وأعلن لمريديه أن النبي ﷺ نصّبه مهدياً وكلفه بالدعوة، وبذلك اعتبر الرجل نفسه مبعوث السماء، ومهدي آخر الزمان، المنوط به إعادة الحرية والكرامة للسودانيين، والمكلف بتجنيدهم ضد المستعمرين للثورة على النظام القائم وسلطاته الحاكمة، وتنفيذ برنامج المهدية بإقامة الدولة الإسلامية التي صورها في منشوراته وكتاباته.. وكانت نقطة البداية في البرنامج العملي، الدعوة للتخلص من حكومة الخرطوم، وتحميل مسئولية فسادها الحكومة المصرية، التي اعتبرها مسئولة عن تعيين الأجانب في حكومة الخرطوم، وإهمالها محاسبتهم، ونادى بالامتناع عن دفع الضرائب، وخلع الطاعة لها والثورة عليها، كما دعا إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، والمعروف أن الدعوة لقيت تأييداً واسعاً من كل العناصر التي تضررت من الأوضاع القائمة، ولتأثيرها الديني الشديد في مجتمع متدين بطبيعته، ونجاحها في كسب أنصار ومؤيدين بين قبائل عديدة، كان على رأسها قبيلة «البقارة» التي تضم أكبر ملاك وتجار الرقيق، والمعروفين بعدائهم للحكومة.

جاء رد الفعل من جانب الحكومة ضعيفاً، فقد استخفت بالحركة وأرسلت حكمدارية الخرطوم قوة للقبض على المهدي وأنصاره، لكنهم استطاعوا هزيمتها في أغسطس ١٨٨١، كما استطاعوا هزيمة قوة أخرى أرسلتها الحكمدارية في أكتوبر في نفس العام، ونتيجة لهذه الانتصارات كسبت الدعوة – وقد تحولت إلى حركة سياسية – الآلاف من المؤيدين، لتتحول إلى ثورة، ومع ذلك لم تُحسن الحكومة تقدير خطورتها، في ظروف انشغال حكومة القاهرة بأحداث الثورة العرابية في مصر، فازدادت قوة المهدية وانتشرت في أنحاء البلاد، وامتدت الثورة إلى كردفان،

وعندما أرسلت القاهرة حملة للتصدي لها، استطاع المهديون سحقها في مايو عام ١٨٨٢، بل استطاعوا دخول «الأبيّض» في يناير ١٨٨٣، وأمام عجز حكومة الخرطوم، بدأت حاميات كردفان تتساقط في أيدي الثوار.

رأت الحكومة البريطانية أن الأمور تخرج من أيدي حكومة الخرطوم، فأرسلت حملة بريطانية كبيرة من مصر، التي كانت قد وقعت تحت الاحتلال البريطاني، يقودها لكولونيل «هيكس»، ورغم إحرازه انتصارات أولية على الثوار، إلا أن هؤلاء تمكّنوا من إبادة الحملة وقتل قائدها في نوفمبر ١٨٨٣، عندئذ اتجهت السياسة البريطانية إلى سياسة إخلاء السودان من الحاميات المصرية منه، وعهدت بهذه المهمة إلى الجنرال «غوردن» الذي عيّنه الخديوي توفيق حاكماً عاماً على السودان في فبراير ١٨٨٤، فوصل إلى الخرطوم في الوقت الذي كان فيه المهديون يستعدون للزحف عليها، والحاصل أن غوردن ارتكب عدة أخطاء سياسية أدت في النهاية إلى سقوط الخرطوم في أيدي المهديين، بعد أن حاصروها حصاراً مرهقاً واقتحموها بقوة، حيث لقي الجنرال مصرعه في فبراير ١٨٨٥، وسجل سقوط العاصمة بداية لسيطرة المهديين على السودان [٥].. ولم يلبث المهدي أن توفى في يونيو من نفس العام، ليدخل تاريخ المهدية مرحلة جديدة، حاولت فيها بعد سنوات أربع من الصراع المرير، أن تتحول من ثورة لتقيم دولة.

اتسعت دولة المهدية وضمت كل أقاليم السودان، عدا بحر الغزال ومنطقة خط الاستواء، التي لم تستطع المهدية أن تحفظها من الأطماع الأوروبية، أما أقاليم ساحل البحر الأحمر والصومال فلم تمتد إليها دولة المهدية نظراً لبُعدها عن قلب الدولة، المهم أن هذه التطورات حدثت في عهد «عبد الله التعايشي»، الذي كان ساعد المهدي الأيمن وخليفته في أول وآخر حكومة أقامتها المهدية، والواقع أن وفاة المهدي قد أفقد الحركة روحها الدافعة والمؤثرة، في وقت كانت فيه قد تحولت إلى دولة كبيرة، تحتاج إلى تنظيم كفء وسلطة قوية وعقلية رجل دولة، يعوضها عن فقدان زعيمها الروحي، الذي ترتب على وفاته أيضاً فتور الحماسة الدينية، خاصة وأن الكثير من إدعاءاته لم تتحقق خلال حياته، فلا هو غزا مصر، ولا فتح مكة،

ولا أمهله القدر ليختبر قدرته على استبدال سياسة التعمير والبناء، بأساليب الثورة وإثارة المشاعر الدينية.

والثابت أن الخليفة التعايشي، الذي حكم دولة المهدية نحو ثلاثة عشرة عاما (٨٥- ١٨٩٨) قد ركز السلطة جميعاً في يده، كما تدهورت الأوضاع الاقتصادية عندما أوجد نظاماً ضريبياً أحدث سخطاً عاماً، زكّاه انصرافه إلى القضاء على خصومه الداخليين، مما استنفد الكثير من قوة الدولة، فضلاً عن استئثاره بالحكم والخلافة لابنه الأكبر، خلافاً لما كان قد قرره المهدي، الذي كان قد سمىّ خلفاء أربعة – كالراشدين – كان التعايشي أولهم، كما أن الخليفة استبدل بقادة الجيش والحكام أقرباءه وأتباعه، ومن العجيب أنه أرسل كتبه إلى الجزيرة العربية، وإلى السلطان العثماني، والملكة فيكتوريا ملكة الإنجليز، يدعوهم إلى إتباع المهدية قبل أن تطأ جيوشه بلادهم وتنتقم منهم ! كما ساءت علاقاته بالحبشة ودخل في حروب معها أحرز خلالها انتصاراً كبّده خسائر فادحة، وتحطمت آماله في فتح مصر عندما أرسل إليها حملة أبيدت عند «توشكى» عام ١٨٨٩.

ولما بدا عجز التعايشي عن إقامة دولة مستقلة مستقرة وقوية، نتيجة إصراره على التوسع، انتهى الأمر بهزيمته وعجزه عن الاحتفاظ بأطراف الدولة، حيث بدأت تطمع فيها القوى الأوروبية بين عامي (٨٦- ١٨٩٢) فتكالبت عليها فرنسا وألمانيا وإيطاليا، وكذلك الحبشة، مما أثار قلق بريطانيا التي كانت تريد أن تضم المناطق التي اقتطعتها الدول السابقة إلى إمبراطوريتها الأفريقية، التي ستمتد من البحر المتوسط حتى رأس الرجاء الصالح. لذلك تبنت الحكومة البريطانية خطة لاسترجاع السودان، وعهدت بهذه المهمة إلى «كتشنر» سردار الجيش المصري، الذي تقدم إلى السودان على رأس جيش قوي حديث يرأسه ضباط بريطانيون، استطاع هزيمة المهديين في أبريل ١٨٩٨، وفتح الطريق إلى عاصمتهم أم درمان، التي تمكن من دخولها في سبتمبر من نفس العام.. وعندما تمكن الخليفة من جمع صفوفه واتجه لمهاجمة أم درمان، ووجه بحملة بريطانية أخرى يقودها «وينجت» استطاعت إنزل هزيمة نهائية به في نوفمبر عام ١٨٩٩، حيث لقي الخليفة ومعه أكثر أنصاره مصرعهم، وبهذه النهاية المأساوية قضى الإنجليز على الدولة المهدية.

واستكمل الإنجليز خطتهم برفع علمهم إلى جانب العلم المصري فوق الخرطوم عند احتلالها، ليعلنوا أن الفتح تمّ باسم الدولتين معاً، وأعلن المعتمد السياسي البريطاني في مصر «كرومر» أن السودان سيحكم من جانب الدولتين، بريطانيا ومصر، وأن السردار البريطاني سيتولى السلطة نيابة عنهما، وغني عن التوضيح أن السردار سيتلقى أوامره من المعتمد البريطاني في مصر، وأن بريطانيا اعتزمت أن تنفرد وحدها بإدارة السودان بعد استرجاعه. ثم لم تلبث أن عقدت مع حكومة الخديو «عباس الثاني» ما عُرف باتفاق «الحكم الثنائي» للسودان عام ١٨٩٩ الذي ضمن لبريطانيا الغلبة في كل الأمور، فرغم أن الاتفاق جعل إدارة السودان ثنائية، إلا أن ذلك كان من الناحية الاسمية، فقد كان الحاكم العام ومجلس مستشاريه وحكام المديريات من الضباط الإنجليز، أما الوظائف الصغرى فتركت للمصريين، كما اقتصر دور مصر على سد العجز في ميزانية السودان. المهم أن هذا الاتفاق جاء خاتمة لصفحة من تاريخ السودان، وبداية لصفحة جديدة، انفردت فيها بريطانيا بالسيطرة والنفوذ، ليس على السودان وحده، وإنما على مصر من قبله، منذ احتلالها لها عام ١٨٨٢.